الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-

معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

تقدير معدل البطالة الطبيعي في الجزائر دراسة قياسية 1994-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة :

صديقي مريم

تحت إشراف الأستاذ:

د. سي محمد كمال

- أعضاء لجنة المناقشة:

د. بن مسعود نصر الدين	رئيسا
د. سي محمد كمال	مشرفا
د. زناقي سيد احمد	ممتحنا

السنة الجامعية:2019/2020

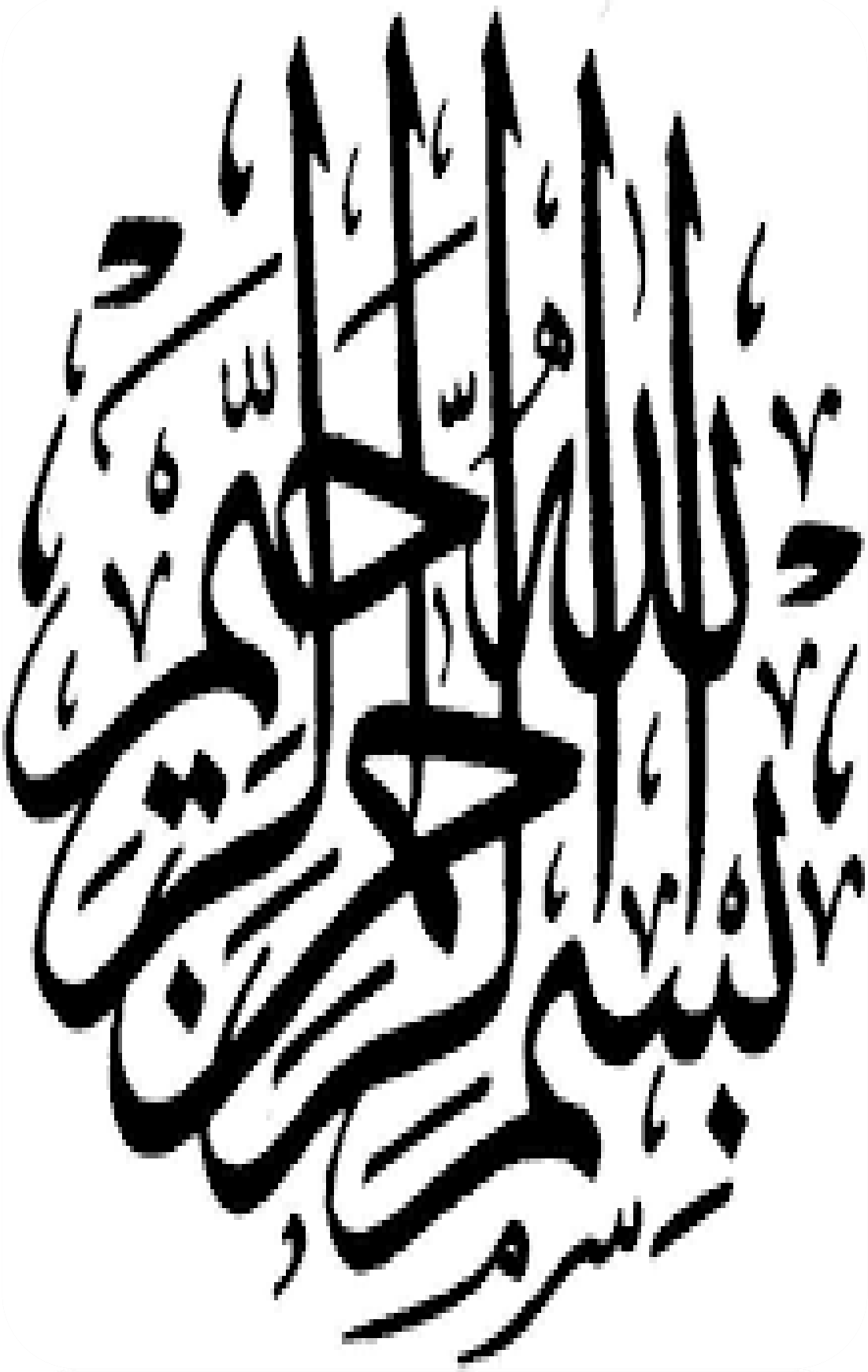

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

سورة هود الآية (88)

الحمد للّه المعبود، عمّ بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، أفتح بحمده الكلام وبحمده أفضي ما جرت به الأقلام، اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا وهديتنا وعلمتنا وفرجت عنا، وجمعت فرقتنا ومن كل ما سألناك أعطيتنا، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، أحمدك على توفيقك لإتمام هذا البحث سبحانك.

يقال أيضا من لا يشكر الناس لا يشكر الله،

أتشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور" سي محمد كمال" الذي كلما سالت عن المعرفة زودني بها و ساعدني في انجاز هذا العمل اسأل الله أن يطيل في عمره ليبقى في طريق العلم و العلماء .

فإليك مني يا أستاذي فائق التقدير و الاحترام ...

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية لمركز الجامعي بلحاج بوشعيب ، كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها، و في الأخير أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره...

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق رّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في مسيراتي الدراسية أمي الغالية أطال الله في عمرها...

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى الذين عشت معهم سنين عمري وشاركوني بسمة الحياة وشقائها إخوتي: ليلى، فاطمة الزهرة، عبد الرحيم، عمر و إلى توأمة روحي إيمان...

إلى أحلى ما في هذه الحياة أبناء أختي: انس، إياد، يوسف...

إلى كل الأهل والأقارب...

إلي كافة زملائي وأصدقائي و إلي كل من أحببت في الله...

إلى كل من ساندني وساعدني في هذه المسيرة...

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه أسطري...

جزاكم الله خيرا

وشكرا.

قائمة

المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	ا- ث
الفصل الاول: أدبيات الدراسة	01
تمهيد الفصل	02
I. أدبيات الدراسة النظرية	03
1. النظريات التقليدية	03
2. النظريات الحديثة	10
II. أدبيات الدراسة التطبيقية	24
1. الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية	
تمهيد الفصل	38
I. النموذج و الادوات المستخدمة	39
1. نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزعARDL	39
II. دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة	41
III. دراسة اثر التضخم على معدل البطالة الطبيعي	46
IV. دراسة اثر معدل البطالة الطبيعي على التضخم	50
خلاصة الفصل	55
خاتمة عامة	58

قائمة المراجع	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ملخص الدراسات	30
02	جدولADF للاستقرارية	45
03	جدولPP للاستقرارية	46
04	Bound test ARDL	47
05	جدول التكامل المشترك	48
06	جدول معاملات الاجل الطويل	48
07	Bound test ARDL	51
08	جدول التكامل المشترك	52
09	جدول معاملات الاجل الطويل	52

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	البطالة من وجهة نظر الكلاسيك	04
02	التوازن في سوق العمل	07
03	التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية	09
04	بطالة كينزية وفقا لنظرية الاختلال	13
05	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال	13
06	منحنى فيليبس	15
07	منحنى فيلبس في الأجل الطويل	16
08	منحنى فيلبس بالنسبة للولايات الأمريكية المتحدة حسب ساموبلسون وسولو	18
09	معدل البطالة الفعلي و الحقيقي	20
10	تطور معدل البطالة للفترة (1994/2019)	41
11	تطور معدل التضخم للفترة (1994/2019)	42
12	تطور اسعار النفط للفترة (1994/2019)	43
13	تطور معدل البطالة الطبيعي للفترة (1994/2019)	44
14	نموذج AIC لتحديد درجة الابطاء المثلى	47
15	نموذجي cosum square و cosum	50
16	نموذج AIC لتحديد درجة الابطاء المثلى	51
17	نموذجي cosum square و cosum	54

مقدمة عامة

أ. توطئة :

يعتبر موضوع البطالة من بين الموضوعات التي كانت محل دراسة واهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين اذ اختلفت النظريات الاقتصادية المفسرة لكل منها باختلاف وجهات النظر. حيث تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية، نظرا لما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية سواء على الفرد أو المجتمع، وما يترتب عنها من تأثيرات اقتصادية تساهم في رفع معدلات البطالة وفقدان عدد كبير من العمال لمناصبهم ووظائفهم التي يشغلونها.

الا أن محاولات انعاش الاقتصاد وارجاعه الى المستوى المطلوب من خلال أليات التنمية الاقتصادية وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجعة، يدفع الى امتصاص البطالة وتخفيض معدلات ارتفاعها، وهذا ما يولد ديناميكية واضحة وجلية لسيرورة البطالة عبر الزمن تنتهي بمفهوم اساسي ان هناك رجوع للمعدل الطبيعي للبطالة.

و الجزائر، كغيرها من دول العالم، ما زالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث تعرض الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية إلى عدة صدمات منها الخارجية كالتذبذب في أسعار المحروقات على المستوى الدولي وضغوطات خدمة المديونية، وعلى المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأزمة التي مرت بها البلاد في العقد الماضي إضافة إلى التخلي على أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية عميقة وأولها تحرير الأسعار ولعل أهم شيء يعبر عن الصعوبات التي مربها الاقتصاد الجزائري هي المعدل المرتفع لمعدلات البطالة و معدلات التضخم، هذا ما يحيلنا الى دراسة اختبار معدل الطبيعي للبطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994-2019.

ب. اشكالية البحث :

ان تشخيص ظاهرة معدل الطبيعي للبطالة في الجزائر يتطلب تحليل وفهم النظريات الاقتصادية المفسرة له مما يسمح لنا بوضع نموذج اقتصادي مفسر له على اساس العوامل المؤثرة و المحددة له...

فعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الاشكال التالي :

ما هو معدل البطالة الطبيعي في الجزائر خلال الفترة المدروسة ؟

و على إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن تقدير معدل البطالة الطبيعي في الجزائر ؟
- هل يتجاوز معدل البطالة الطبيعي في الجزائر 10% ؟

ت. فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- معدل البطالة الطبيعي له علاقة مع البطالة العادي.
- معدل البطالة الطبيعي ذو دلالة إحصائية مع التضخم.

ث. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع الى عدة نقاط وعناصر أساسية يمكن سردها على النحو الاتي:

- لأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته.
- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.
- الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.
- حداثة الموضوع محل الدراسة على المستوى الوطني و العربي.
- عدم التطرق له ودراسته من طرف الباحثين من قبل باستعمال اللغة العربية.
- لأول مرة يتم البحث فيه في الوطن العربي بتسليط الضوء على دولة الجزائر.
- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.

ج. أهمية الموضوع:

بناءا على ما تقدم تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة معرفة البعد الحقيقي لمعدل الطبيعي للبطالة من الناحية النظرية أي حسب تطور النظريات المفسرة لذلك والواقع العملي على الاقتصاد الجزائري .

ح. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- حساب او قياس المعدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الجزائري للمدة 1994-2019.
- إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL .
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر التضخم على معدل الطبيعي للبطالة وأثر معدل الطبيعي للبطالة على التضخم، وتطبيقه في الجزائر.

خ. حدود الموضوع :

من الناحية المستوى، فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1994 إلى 2019، قمنا بالتركيز في هذه الدراسة على المعلومات الخاصة بالجزائر من خلال الاعتماد على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي FMI.

د. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه الأسلوب القياسي عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وطرق تقدير معلماته إلى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في:

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل Excel ، Eview.
- اختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك و اختبار تصحيح الخطأ ..

ذ. مرجعية الدراسة :

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في مجال الاقتصاد النقدي و البنكي أما الدراسة القياسية فإضافة إلى الكتب والمقالات تم الاعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الانترنيت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

ر. صعوبات البحث :

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة :

- نقص المراجع الملمة بالموضوع و خاصة الدراسات العربية فلم نجد أي دراسة عربية درست معدل الطبيعي للبطالة.
- ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها.
- فيروس كورونا (كوفيد-19).

ز. هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تناول الفصل الأول الإطار النظري لمعدل الطبيعي للبطالة بصفة عامة في مبحثين، خصص الأول لنظريات

المفسرة لظاهرة البطالة، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي درست موضوع معدل الطبيعي للبطالة، وبعد ذلك لخصت هذه الدراسات في جدول.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لقياس تأثير التضخم على معدل الطبيعي للبطالة و قياس تأثير معدل الطبيعي للبطالة على التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL خلال الفترة الممتدة من 1994-2019، حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها. وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدارسة و الاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية، لكن ما يصيب هذه الاقتصاديات من صدمات، ومرورها بدورات الركود والانتعاش، يحيلها دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وإشكالية عدم الوصول إلى التشغيل الكامل، ينتج عنه ما يسمى البطالة، التي أثقلت كاهل شتى الدول، وخاصة النامية منها، حيث يتم مكافحة هذه الظاهرة، بالسياسات الاقتصادية الناجعة، لتقليل من وطأة ارتفاع معدلاتها وما ينجر عنها من أخطار عديدة على الصعيد الاجتماعي، وخاصة الاقتصادي، ومن هنا أصبحت البطالة الشغل الشاغل للعديد من الباحثين والمهتمين في هذا المجال، و عليه سنتطرق في هذا الفصل بجانبيه (الأدبيات النظرية و الأدبيات التطبيقية) لنظريات المفسرة للبطالة وعلى أهم ما جاءت به الدراسات السابقة لمختلف دول العالم المتقدمة منها و النامية، وذلك قصد فهم ظاهرة البطالة، وتحليلها وتفسيرها اضافة الى تسليط الضوء على معدل الطبيعي للبطالة من الناحية النظرية.

I. أدبيات الدراسة النظرية:

سنحاول في هذا الجزء إعطاء لمحة مختصرة عن النظريات الاقتصادية الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة ، حيث تم تقسيمها حسب الزمن، إلى نظريات تقليدية و نظريات حديثة :

1. النظريات التقليدية :

سنقوم تحت ظل هذا العنوان، بالتطرق إلى أهم النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة، وتكون كالآتي :

1) النظرية الكلاسيكية (Classical Theory) :

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و العلاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية، و يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، أو ما يسمى بقانون المنافذ ل: جون باتيست ساي.[1]

و تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها:

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.
- مرونة الأجور والأسعار.
- سيادة ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة ،بما فيها عنصر العمل.[2]

إذ يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية و إذا وجدت فهي بطالة اختيارية، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الأجر المنخفض السائد في السوق،تتكفل باستيعابها آلية الأجور، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.[3] و يمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل رقم **(01)**:

---

[1] بوالكور نور الدين،محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL،حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32-الجزء الثاني/جوان 2018،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة 20 أوت 1955سكيكدة،2018،ص10.

[2] على عبد الوهاب نجا،مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية-تطبيقية)،الدار الجامعية-الإسكندرية،مصر،الطبعة الثانية،2015، الصفحة 39.

[3] طارق بن خليف ،محمد بن سليمان،أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014 ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،العدد الأول 2017، جامعة الجلفة – الجزائر- ،2017،ص7-8

الشكل رقم (01): البطالة من وجهة نظر الكلاسيك

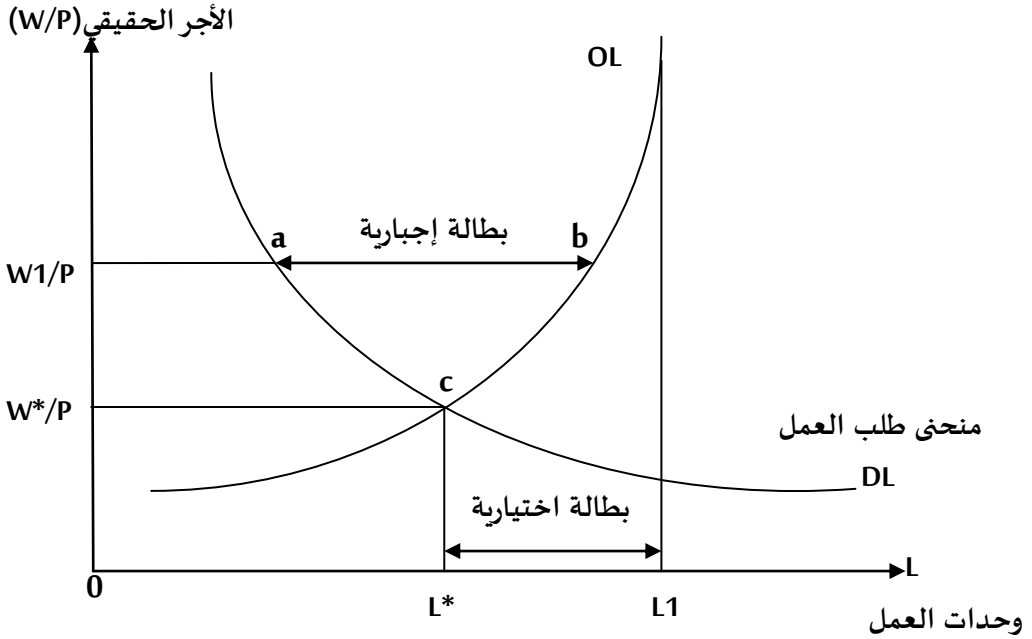

المصدر: علي عبد الوهاب نجا،مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية ، مصر، الإسكندرية،ص40.

يتضح من هذا الشكل أن: يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه، والممثلة في الشكل **(c)** و ولذا فإن التشغيل الكامل يحدث عند**(*L 0)**، بحيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في **(P/W*)** .أما البعد **(L*L1)** فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعبر عن البطالة الاختيارية.إن حركة أجر التوازن**(W*/P)** عن مستواه الأصلي، يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة**(ab)**،غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار. فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وتنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة **(c)** ،وبالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من أجر التوازن **(W*/P)**.فإن البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجور والأسعار.[1]

يقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق اجر التوازن ، مما يؤدي إلى جمود الأجور. وعليه ، فالتوظف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية ، و يسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة

[1] بن عاشور ليلى،محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008-2009،ص27.

إلى أخرى-فترة التسليم والتسلم - غير انه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية .و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

دالة الطلب على العمل:

$$Ld = E\,V \qquad (1)$$

دالة عرض العمل:

$$Ls = E\,U \qquad (2)$$

حيث أن : **(E)** تشير إلى العمالة الفعلية ،**(V)** تشير إلى الوظائف الشاغرة ،**(U)**تشير إلى البطالة الاحتكاكية.

عند التوازن في السوق العمل نجد :

شرط توازن سوق العمل فان :

$$Ld = Ls \qquad (3)$$

U=V أي أن الوظائف الشاغرة=البطالة الاحتكاكية،و لذا فان تواجد البطالة الاحتكاكية هو تواجد مؤقت، إذ انه يزول مع توافق المتعطلين مع الوظائف الشاغرة.

ولذلك فانه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة ، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة،و بذلك يلقى الكلاسيك بمسئولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال و النقابات العمالية.[1]

2) النظرية النيوكلاسيكية (New Classical Theory):

من مؤسسي النظرية النيوكلاسكية نجد كل من والرس Walras ومارشال Marshal وأفكارهم في بناء النظرية لا تختلف كثيرا عن الكلاسيك حيث اعتمدوا على قانون المنافد لجون باتيست ساي الذي ينص على أن العرض هو الذي يخلق الطلب وليس هنالك إمكانية لوجود فائض في الإنتاج.[2]وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي[3] يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة

[1] على عبد الوهاب نجا،مرجع سبق ذكره،ص41-42

[2] طالب سومية شهيناز،الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة(دراسة حالة الجزائر)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس،2016-2017،ص55.

[3] بن عاشور ليلى، المرجع سبق ذكره،ص27

وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل[1]، و يرتكز هذا التحليل كغيره على مجموعة من الفرضيات:

- يزعم أنصار هذه المدرسة و ما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة (التامة) فالعمل كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين (المؤسسات) ، فلا نقابات عمال على جانب العرض و لا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية سوق العمل.
- انصب تحليل النيوكلاسيك في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.
- الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، و هذا أن ليس هناك مبرّرا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فحرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل و بصفة تلقائية و مستمرة، و بالتالي النتيجة النهائية للنيوكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدّد بقوتي الطلب و العرض.
- افتراض اقتصاد مغلق، أي لا يتم التعامل مع الخارج.[2]

وعليه يتم تحديد كل من عرض العمل والطلب عليه في حدود معدلات الأجر، كما اعتبروا أن

الاقتصاد يكون دائما في حالة توازن أي إن وجدت بطالة فهي اختيارية كون أن العمال غير معرضين إلى ظاهرة الخداع النقدي، لأن معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل، إذا تغير مستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه وذلك لأن القدرة الشرائية للدخل الجديد بقيت ثابتة[3].

$$DL = f(W/P) ___ f(W/P) < 0 \dots (1)$$

$$OL = f(W/P) ___ f(W/P) > 0 \dots (2)$$

DL: دالة الطلب على العمل بدلالة الأجر الحقيقي، وهي متناقصة. **W**: الأجر الاسمي.

OL: دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي، وهي متزايدة. **P**: المستوى العام للأسعار.

فالمعادلة **(01)** تعني أن أرباب العمل يسعون إلى تعظيم أرباحهم ولتحقيق ذلك فهم مستعدون إلى أي زيادة لتوظيف المزيد من العمال حتى يتعادل الناتج الحدي المقاس بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

[1] نفس المرجع، ص28

[2] دحماني محمد ادريوش،إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان،2012 -2013،ص95

[3] طالب سومية شهيناز،المرجع سبق ذكره،ص55

أما المعادلة **(02)** تعني أن العمال مستعدون لعرض خدماتهم في سوق العمل سعيا وراء تحقيق مداخيل عالية تتساوى مع المجهودات المبذولة من طرفهم، لذا يدخل العمال في منافسة.

ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل كل من العرض والطلب على العمل، وهو توازن يتناسب مع مستوى التشغيل الكامل[1] و يمكن توضيح التوازن في سوق العمل من خلال الشكل رقم **(02)** :

الشكل رقم(02): التوازن في سوق العمل

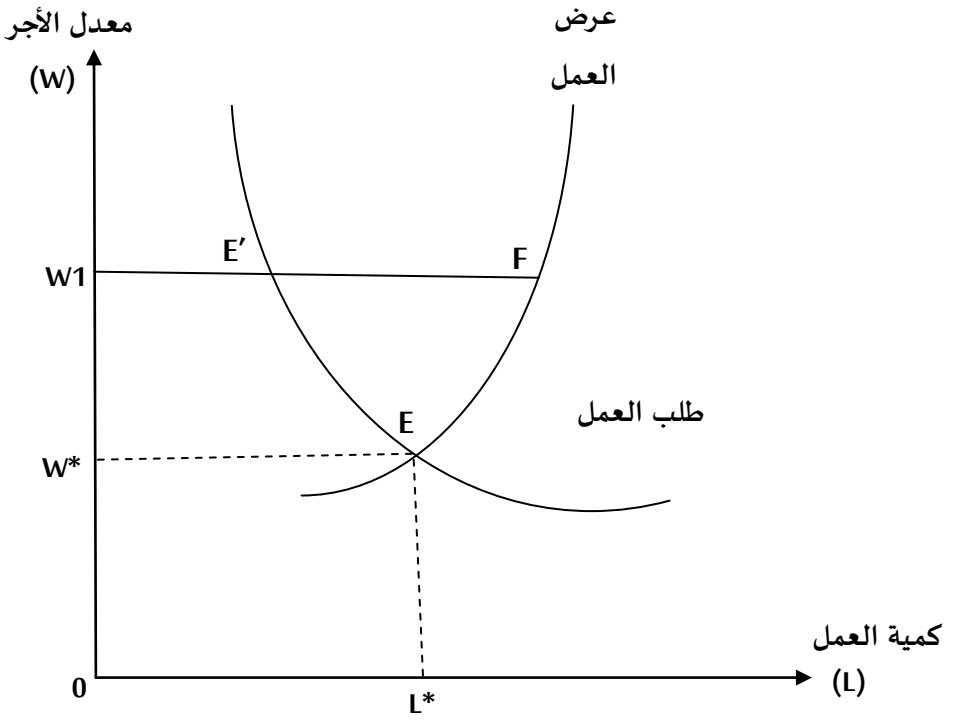

المصدر: طالب سومية شهيناز،الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس،2016-

***W:** معدل الأجر في التوازن

*** L:** كمية العمل في التوازن

E: نقطة التوازن بين العرض والطلب على العمل

من خلال الشكل **(2 - 2)** المجال**(E-F)** يمثل لنا الأفراد القادرين عن العمل والغير الراغبين فيه عند مستوى الأجر التوازني **(*w)** وبالتالي فهم في حالة بطالة اختيارية(إرادية)، بحيث اعتبروا أن مرونة الأسعار والأجور ترجع التوازن تلقائيا وتضمن العمالة التامة وعليه سرعان ما تختفي البطالة الإجبارية .بالإضافة إلى

[1] بن عاشور ليلى،مرجع سبق ذكره،ص29

ذلك التحليل النيوكلاسيكي لم يستبعد وجود بطالة جزئية ناتجة عن عدم حسن تقدير الطلب من طرف المنجين أو انخفاضه نتيجة تغير أذواق المستهلكين[1].

لقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، و لكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم، مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثلا في النظرية الكينزية[2].

3) النظرية الكينزية (Keynesian Theory) :

وهي المدرسة التي تنسب إلى جون مينرد كينز(**John M. Keynes (1883-1946**) الذي أصدر في عام **1936** كتابه الشهير النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود **The General Theory of Employment Interest and Money**، وقد وصف كثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة،حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل. حيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية، وبذلك خرج كينز على التقاليد الفكرية الصارمة لعصره ، وهي التقاليد النيوكلاسيكية التي كانت وعلى نحو ما رأينا انها تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع ،وتفترض أن تحقيق التوظف الكامل هو الوضع الطبيعي[3] والعادي والمألوف للنظام الرأسمالي. لكن معايشة كينز لأحداث الكساد الكبير (**1929-1933**) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد.[4] لقد رفض كينز في نظريته العامة، فكرة البطالة الإرادية، وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق، منها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن المستوى التشغيل الكامل[5] ،بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن و لكن وفق ثلاث إمكانيات:

- **التوازن الناقص:** وهو التوازن الذي يتحقق عن مستويات أدنى من مستويات التشغيل الكامل و أن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية و ليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك ، و أن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة لكينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد .
- **التوازن المثالي:** و هو التوازن الذي يتحقق و الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام و هذه الوضعية تعد بالنسبة للكلاسيك الوضعية الطبيعية ، أما بالنسبة لكينز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية و المتمثلة في حالة التشغيل غير التام .

---

[1] طالب سومية شهيناز،المرجع سبق ذكره،ص57.

[2] على عبد الوهاب نجا،مرجع سبق ذكره،ص45

[3] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)،عالم المعرفة،الكويت،1998،ص287.

[4] نفس المرجع، ص288

[5] سليم عقون،قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف- ،2009-2010، ص34

- **التوازن الزائد:** و هو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل و تعد هذه الحالة بالنسبة لكينز حالة مؤقتة.[1]

وفقاً لكينز، فان مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب. وبذلك ينفي كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب وبالتالي يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.[2] و هذا ما يوضحه الشكل **(03)** :

الشكل رقم (03): التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية

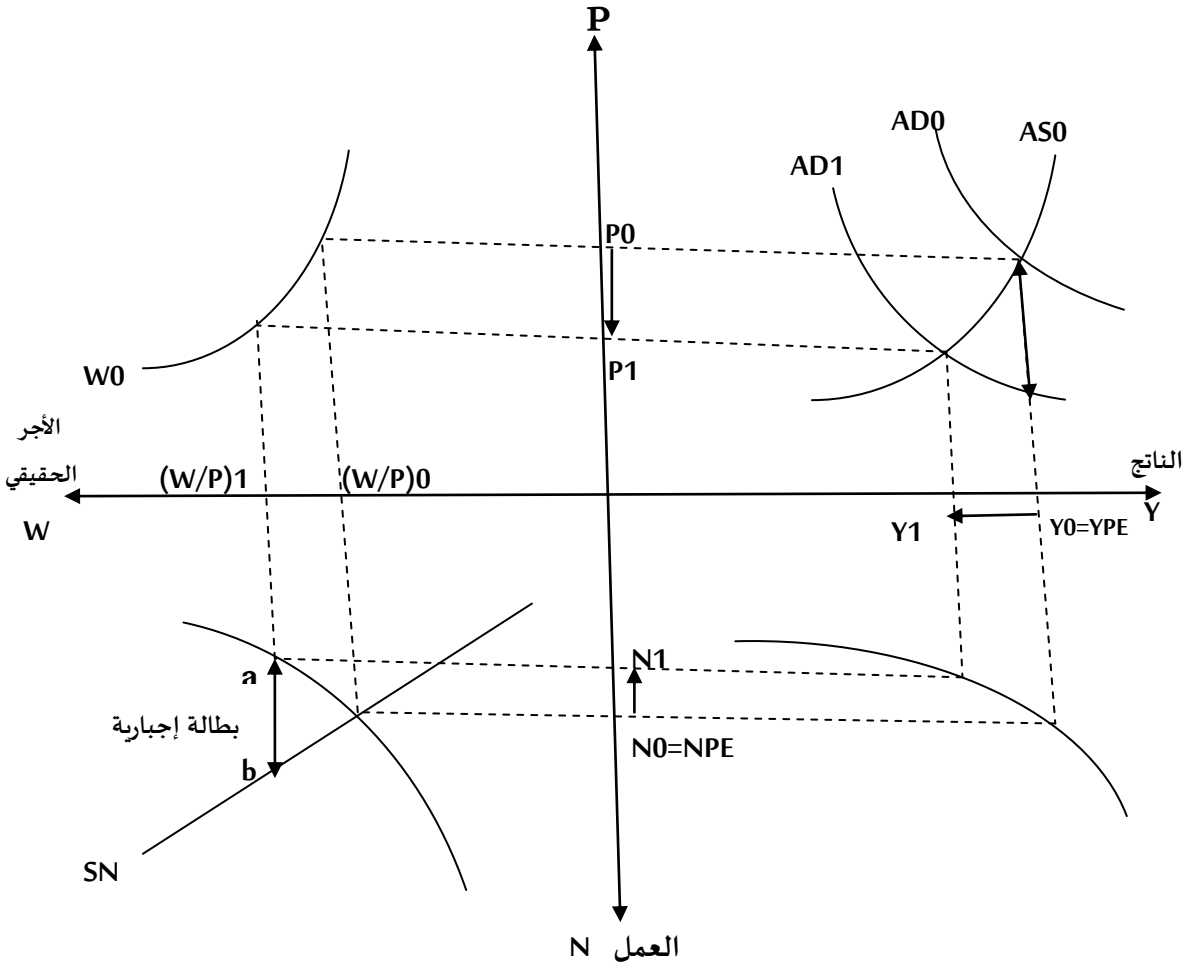

المصدر: مايكل إبدجمان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض ،1999،ص 312

[1] بن فايزة نوال، إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005،حالة الوكالة الوطنية للتشغيل« ANEM »، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،2008-2009،ص27

[2] على عبد الوهاب نجا،مرجع سبق ذكره،ص46

AD0:الطلب الكلي. **NPE** :مستوى العمالة عند التشغيل الكامل.

0(W/P):الأجر الحقيقي عند التوازن **SN** :عرض العمل.

DN . :الطلب على العمل. **N0** : حجم العمل عند التوازن.

P0:مستوى السعر عند التوازن. **YPE** :مستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

AS0:العرض الكلي.

نتيجة لضعف الطلب أو قصور الطلب الكلي ينتقل منحنى الطلب الكلي **AD0**إلى الأسفل أي إلى **AD1**، فينخفض بذلك مستوى الناتج من **y0** إلى **y1** محدثا بذلك انخفاضا في مستوى الأسعار من P0 إلى P1، استجابة للانخفاض الحاصل في الطلب الكلي، وبذلك ينتج الأجر الحقيقي **(W/P)**.عندما ينضم مستوى الأسعار **P1** إلى الأجر **W0** محدثا بدوره فائضا في عرض العمل لذا فإن الأجور النقدية تنزل إلى مستوى أقل وتصبح مستويات العمالة والناتج عند **N0 > N1** ،أي أن مستوى التشغيل يكون أقل من مستوى التشغيل الكامل محدثا بذلك بطالة،وهي بطالة إجبارية وكخلاصة لهذا التحليل، فالبطالة الإجبارية التي تمثل في المسافة **(ab)** تحدث عندما يكون الأجر (W/P)1 أعلى من أجر التوازن 0**(W/P)** [1].

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناجمة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل ، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهو حالة أكثر واقعية، لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية.[2]

2. النظريات الحديثة :

وبعد التطرق لأهم النظريات التقليدية المفسرة للبطالة، سنستعرض في هذا العنوان، أهم النظريات الحديثة وتكون كالآتي:

1) نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل :

تشير النظرية إلى نسبتان يحددان معدل البطالة حسب هذا التعريف في أي لحظة من اللحظات و هما :

[1] على عبد الوهاب نجا،مرجع سبق ذكره،ص45

[2] سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر:دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد2،ديسمبر 2016،ص67.

1- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة : الذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلى عدد السكان ، فمع بقاء الـ عوامل الأخرى على حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض معدل البطالة ، و العكس صحيح.

2- معدل العطالة بين المؤهلين للعمل و القادرين عليه: و الذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين و المتعطلين عن العمل إلى عدد العاملين في القوى العاملة ، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع معدل البطالة ، والعكس صحيح.

لذلك فان تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أوكليهما، و يتوقف الأثر النهائي على محصلة جمع التغيرين الحادثين فيهما معا . كما أن نمو معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا على معدلات نمو إحدى هاتين النسبتين أوكليهما، عبر الزمن. وبحسب هذه النظرية فإنه بالرغم من تركز اهتمام الرأي العام على مستوى البطالة و معدلاتها ، فإن تفهم محددات انتقال الأفراد بين العمالة و البطالة يعد أمرا ضروريا للتوصل إلى الحل المثالي لعلاج مشكلة البطالة. فقد تكون البطالة لمجموعة ما مرتفعة بسبب الصعوبة التي يواجها أفراد هذه المجموعة في[1] الحصول على عمل متى ما فقدوا وظائفهم الأصلية، أو بسبب صعوبة بقائهم في وظائفهم الحالية(طوعا أو كرها) متى ما ظهرت وظائف أخرى .أو أنهم يدخلون في القوى العاملة و يخرجون منها مرات متكررة، الأمر الذي يعني تأثر تيارات المتدفق و حركة المخزون من العاملين في سوق العمل، لذا يتوقع المرء ارتفاع معدل البطالة أو انخفاضه بعد كل حركة من هذه التحركات ، و ظهور الحاجة إلى سياسات اقتصادية مختلفة لمواجهة التغيرات المتعددة التي تنشأ في معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو الانخفاض.[2]

2) نظرية البحث عن عمل(Job Search Theory):

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: **Pevry, Hall, Gordon, Phelps**[3]، ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت. إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :[4]

- كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان هناك احتمال للحصول على عمل ذي أجر أعلى، (على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدر كبير من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمال الذين يشتغلون).

[1] فاروق بن صالح الخطيب ،عبد العزيز بن احمد دياب ،دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ،دار خوارزم العلمية للنشر جدة،الطبعة 1، 12ربيع الأول عام 1435،ص239.

[2] نفس المرجع، ص 240.

[3] سليم عقون، مرجع سبق ذكره،ص38

[4] شلالي فارس،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005،ص44.

- تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة. [1]
- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.[2]

طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. و بالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.[3]

3) نظرية الاختلال (Disequilibrium Theory):

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي **Malinvaud** عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات .تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية، إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة، بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه،(يلاحظ أن هذا النوع يشبه تحليل البطالة عند كينز، لهذا يعرف بالبطالة الكينزية)

[1] G. Grangeas, J. Mlepage, Economie de l'emploi, PUF, France, 1993, p 51.

[2] شلالي فارس، مرجع سبق ذكره،ص44.

[3] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان ،مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر،2012،ص4.

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية، ونظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية،[1] والشكل الموالي يوضح هذين النوعين :

الشكل رقم(04): بطالة كينزية وفقا لنظرية الاختلال

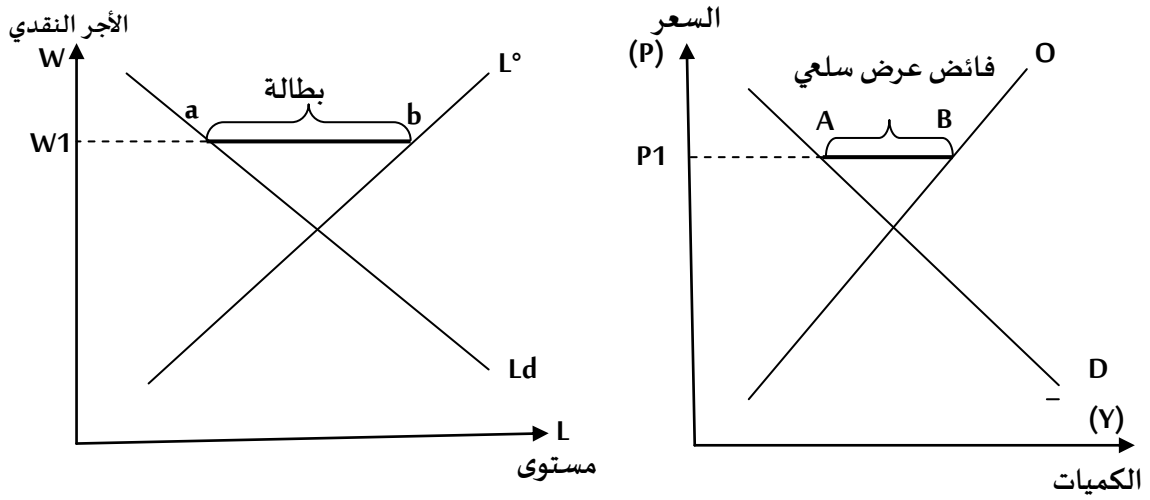

ب -سوق العمل أ -سوق السلع

المصدر :علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص56 .

الشكل (05): البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

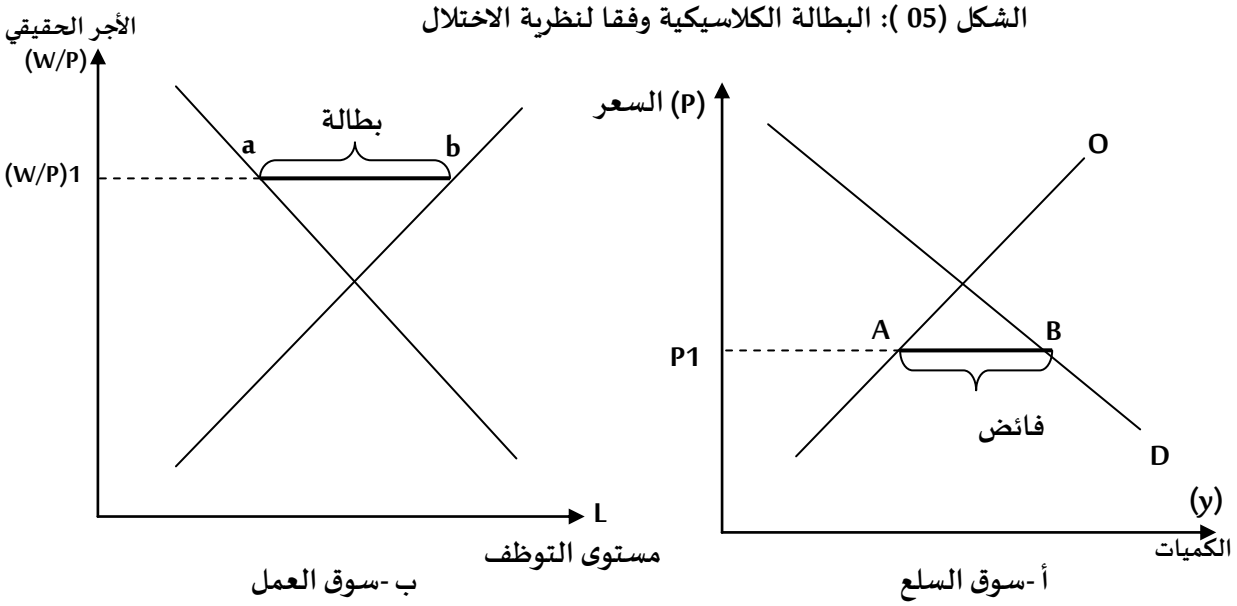

ب -سوق العمل أ -سوق السلع

المصدر :علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص55.

[1] E.Malinvaud,Théorie Macroeconomique,(édition: conjoncturelles bondas, Paris1982),p 60.

4) نظرية تجزئة سوق العمل Segmentation Theory Of The Labor Market:

ظهرت هذه النظرية في الاقتصاد الأمريكي في الستينات من خلال العديد من النظريات الميدانية نتيجة تعرض قوة العمل الأمريكية لظاهرة التقسيم (التجزئة) على [1] أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي...الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت كمحاولة للتغلب على أوجه القصور في النموذج التقليدي، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة تبني وجود نوعين من الأسواق واحد رئيسي وآخر ثانوي.

ويرى " **poire** " واضع نظرية ازدواجية السوق التي تتسم وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق، حيث يتضمن المشتغلون بالسوق الرئيسي مهارات عالية وفرص الترقي، كما يحصلون على أجور مرتفعة، ويتمتعون بدرجة استقرار، وتكون غالباً فئة الذكور والذين تتراوح أعمارهم بين **(25-45)**في حين يتصف السوق الثانوي بعدم استقرار المشتغلين فيه، وبانخفاض المهارات وفتوة الفئة العاملة وحصولهم على أجور منخفضة، كما تضم هذه السوق فئة الشباب والمهاجرين والإناث وكبار السن، كما تتكون السوق الرئيسي من المنشآت الكبيرة الحجم بعكس السوق الثانوية التي تتكون من الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم، مما يجعل المشتغلين فيها أكثر عرضة للبطالة نتيجة عدم وجود تشريعات تحميهم، بالإضافة إلى تأثرها بالتقلبات الاقتصادية مما يجعلها تستغني عن عمالها خلال فترات الكساد.

إن جذور التجزئة في هذه النظرية تعود إلى تطور النظام الرأسمالي من مرحلة الرأسمالية التنافسية التي كانت تتميز بتجانس فئات العمال إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي تميزت بفرض رجال الأعمال سيطرتهم على أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي فهم بحاجة إلى قوة عمل مجزئة ليسهل تسييرها وعليه فإن البطالة في نظرية تجزئة سوق العمل تمثل مظهر من مظاهر التعديل.[2]

5) منحنى فيليبس :

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف. وكان ذلك أمرا منطقيا، لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير **(1929- 1933)**. بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة.[3]فقد ظلت مسالة العلاقة بين التضخم و البطالة مهملة حتى عام **1958**، عندما نشر البان فيليبس دراسته المشهورة التي اظهر فيها وجود علاقة بين

[1] رقية خياري،السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر و البطالة) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،السنة الجامعية: 2013-2014،ص220.

[2] نفس المرجع، ص221

[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص361.

معدل البطالة و معدل تغير الأجور النقدية. حيث اعتمدت دراسته على بيانات إحصائية عن معدلات الأجور و الأسعار في الاقتصاد البريطاني للفترة **1861-1957**.[1] إذ بين من خلالها:

- وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل إمتد إلى ما يزيد عن **90** عاماً.
- ثبت أنها علاقة دالية متناقصة $\Delta w/w = F(U)$ حيث: $F(U) < 0$
- أنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت).

ويقدم لنا الشكل التالي كصورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين:

الشكل رقم (06): منحنى فيليبس

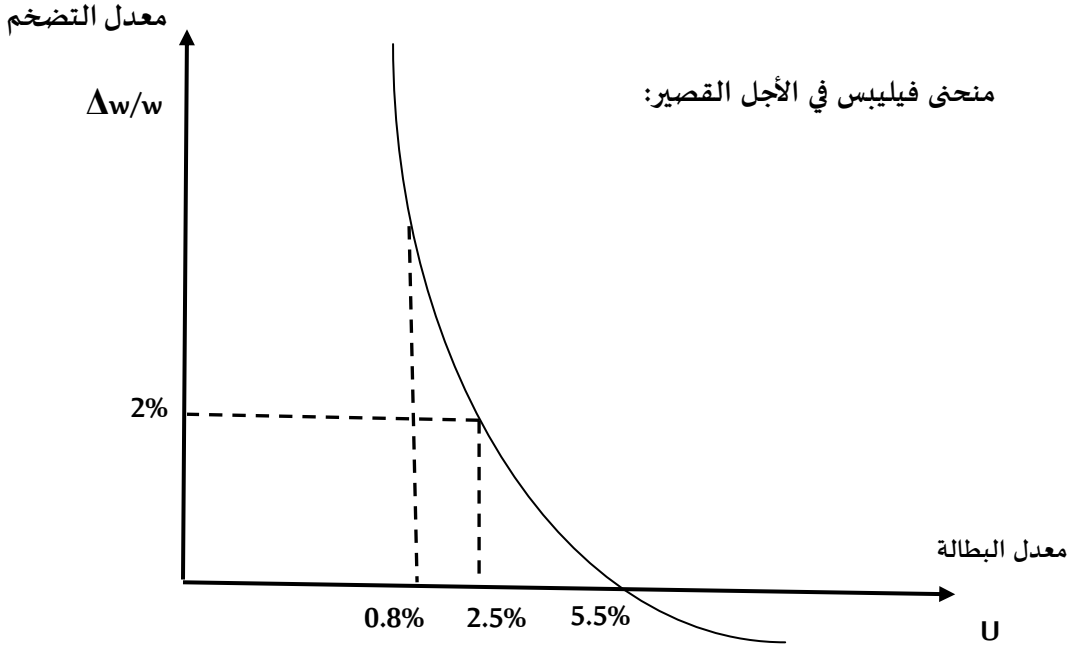

المصدر: رمزي ذكي، 1998، ص363.

من خلال الشكل نلاحظ أنه تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة، وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة، كما أن في منحنى فيلبس يقع المحور الأفقي عند معدل البطالة المحدد ب**(5.5%)** وهو المعدل الذي يضمن استقرارا في الأجور الاسمية، أي أن ذلك المعدل لا ترافقه زيادة في معدل الأجور **($\Delta w/w = 0$)**.[2]

6) منحنى فيلبس في المدى الطويل:

[1] محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة، الأمين لنشر و التوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، 2012، ص969.

[2] إسلام عبد الله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا كلية الدراسات التجارية، 2016، ص 35.

إن كل من فريدمان وفيليبس انتقدوا فعالية منحنى فيلبس في المدى الطويل، وذلك بسبب عدم إمكانيته من مواجهة أزمة الركود التضخمي التي عرفها الاقتصاد في بداية سبعينات،[1] حيث قاموا بتطوير نماذج قياسية أخذت بعين الاعتبار التوقعات في العلاقة الرابطة ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة، كون أن منحنى فليبس أخذ بفرضيات التحليل الكنزي الذي يعتبر أن التغيرات في معدلات الأجر الاسمية تتساوى مع التغيرات في معدلات الأجر الحقيقة. فبإدخال التوقعات التضخمية يصبح لنا عدة منحنيات فليبس وليس منحنى واحد ومن ثم ظهرت "نظرية معدل البطالة الطبيعي لمنحى فيلبس" وأصبح يوجد نوعين من منحنى فيلبس، منحنى فيلبس في المدى الطويل، ومنحنى فيلبس في المدى القصير.[2]

شكل رقم (07) :منحنى فيلبس في الأجل الطويل

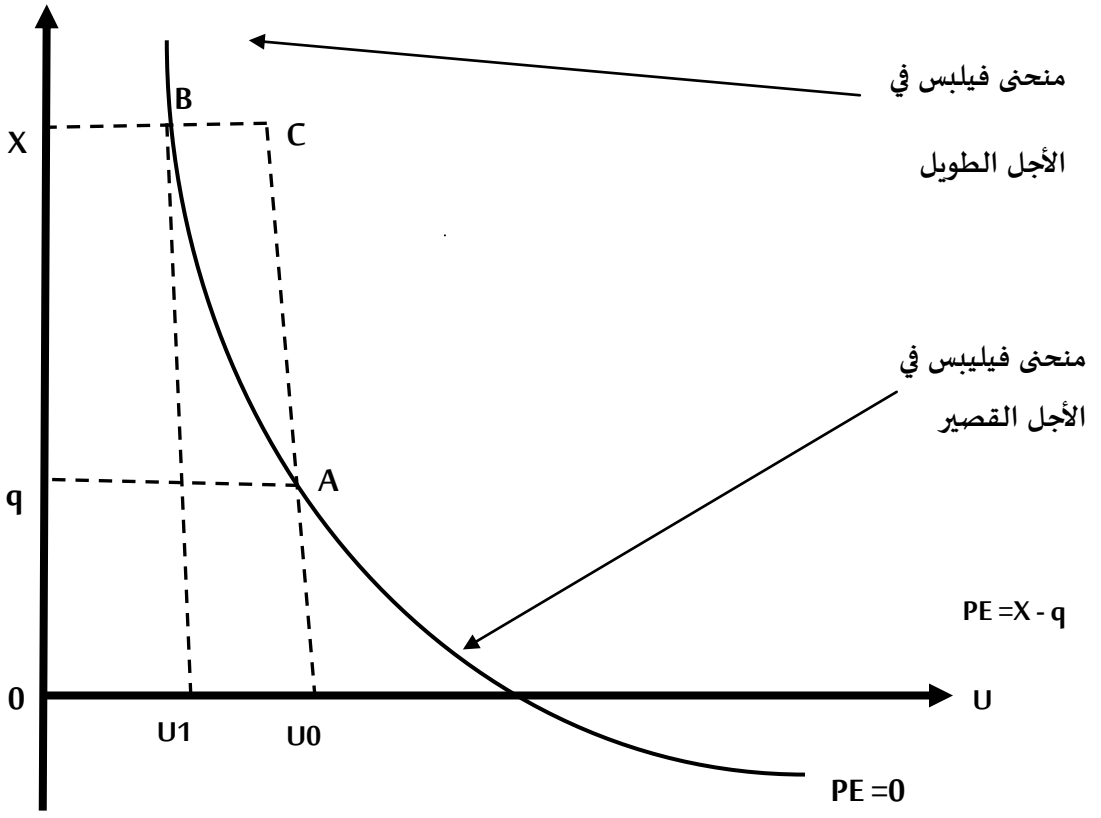

المصدر: رمزي ذكي، 1998، ص 371.

يمثل الشكل أعلاه منحنى فيلبس في الأجل الطويل، حيث نلاحظ بأن منحنى فيلبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار يزداد عندها الأجر النقدي والحقيقي بنفس معدل زيادة الإنتاجية(**q**) ومعدل البطالة (**U0**) وهو يمثل المعدل الطبيعي للبطالة(**NAIRU**)، وفي حال افترضنا حدوث توسع اقتصادي أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى (**U1**) مما يدفع أصحاب الأعمال إلى توظيف عمالة إضافية، وتشغيل طاقتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى(**X**) وبذلك

[1] طالب سومية شهيناز،مرجع سبق ذكره،ص69

[2] نفس المرجع، ص70

يتحرك الاقتصاد الوطني على منحنى فيلبس قصير الأجل إلى نقطة جديدة هي **(B)** بسبب تزايد الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية، وسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعندما نفترض ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار **(x-q)** كنسبة مئوية في السنة،نجد بأن منحنى فيلبس القديم لم يعد منطقياً على الحالة الجديدة للاقتصاد القومي،وعندما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحنى فيلبس سوف ينتقل بالكامل إلى أعلى إن حدثت تلك التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فيلبس عن الوضع **(PE=x-q)** وهو لا يمثل وضعاً مستقراً خاصة إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد القومي أقل من المعدل الطبيعي للبطالة، حيث ستواصل الأجور ارتفاعها بمعدل أعلى من**(X)**، وسوف يستمر التضخم بالتزايد، إلى أن نصل إلى نقطة توازن جديدة هي**(C)** ،[1] وعليه يتضح أن منحنى فيليبس ما هو إلا تبادل ما بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل دون الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم.[2]

7) منحنى فيلبس حسب ساموبلسون و سولو:

رغم الأهمية البالغة لمنحنى فيليبس الأصلي إلا انه لا يبرز ديناميكية التضخم بصفة مباشرة و هو الأمر الذي اهتدى إليه كل من ساموبلسون و سولو، حيث اعتمدا على منحنى فيليبس الأصلي لتفسير ظاهرة التضخم. ليتوصلا إلى النتيجة المستهدفة و المتمثلة في ربط التضخم مع البطالة، قاما بتحويل منحنى فيليبس الأصلي بالاستعانة بالمفهوم الذي استعان به كينز و المتمثل في مبدأ الهامش على التكلفة،[3]حيث توصلا أن التضخم مرتبط مع تسارع الأجور عن طريق التغير النسبي لإنتاجية العمل، بالتالي أمكن الانتقال من منحنى فيليبس الأصلي إلى منحنى فيليبس من نوع آخر و الذي يربط بين التضخم و البطالة. هندسيا هذا يعني انسحاب منحنى فيليبس نحو الأسفل بمقدار التغير النسبي لإنتاجية العمل،انطلاقا مما سبق و المعطيات الخاصة بالولايات الأمريكية المتحدة تحصلا ساموبلسون وسولو على الشكل المبين أدناه:[4]

[1] إسلام عبد الله علي حسن،مرجع سبق ذكره،ص49.

[2] طالب سومية شهيناز،مرجع سبق ذكره،ص 71.

معدل البطالة الطبيعي (NAIRU):non- accelerating inflation rate of unemployment

[3] محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق الجزء الاول، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص205.

[4] نفس المرجع، ص207

الشكل رقم (08):منحنى فيلبس بالنسبة للولايات الأمريكية المتحدة حسب ساموبلسون

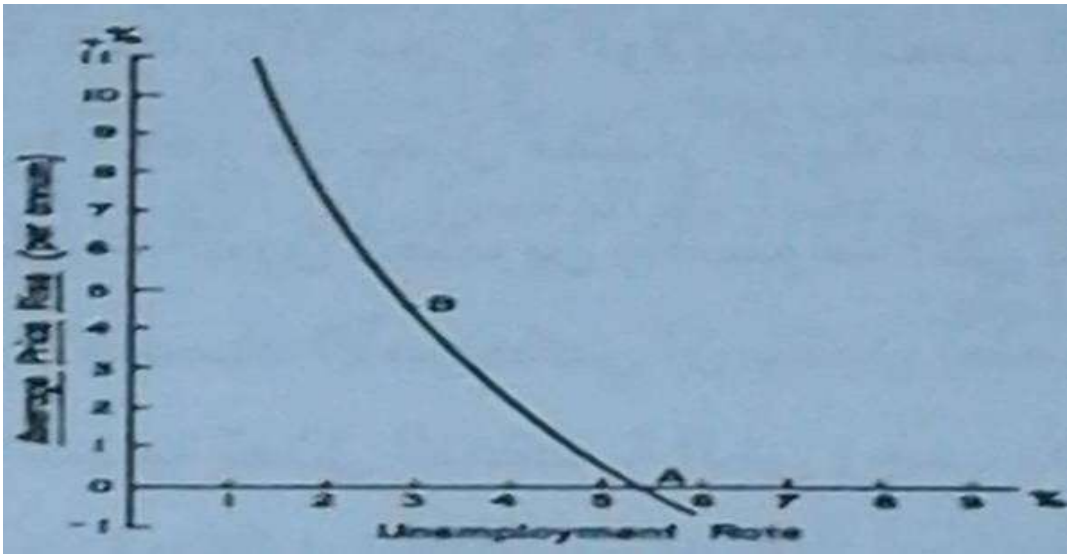

المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق الجزء الاول، دارهومة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، 207.

نلاحظ من الشكل أن منحنى فيليبس المستنتج موافق لمنحنى فيليبس الأصلي حيث يبين وجود علاقة ديناميكية عكسية بين التضخم و البطالة، أما النقطة **A** فتوافق تقاطع منحنى فيليبس مع محور البطالة و بالتالي يكون فيها التضخم منعدما بمعنى ثبات المستوى العام للأسعار، حيث تعرف هذه النقطة ب **NAIRU** و التي تعني النقطة التي يكون فيها معدل البطالة مساويا لذلك الذي لا يسارع معدل التضخم، ففي كل نقطة على يمين النقطة **A** يكون التضخم سالبا بمعنى تراجع المستويات العامة للأسعار، أما عن يسارها فالتضخم يكون موجبا و هو ما يعني التزايد المستمر للأسعار و كلما اقتربنا من النقطة **B** كلما تسارع التضخم. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فأعمال ساموبلسون وسولو بينت أن معدل البطالة الموافق لنقطة **NAIRU** يقارب **5.5%** وعلى أساس النتائج توصل كل من ساموبلسون وسولو إلى خلاصتين مهمتين:

- حتى لا تتسارع الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من **2.5%** سنويا، وهو ما يمثل مقدار الزيادة النسبية في الإنتاجية، فبناء على معطيات القرن العشرين و السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد الأمريكي أن يتقبل بطالة تتراوح بين **5** و**6** بالمائة، فهذه النسبة تمثل التكلفة التي وجب دفعها للحفاظ على استقرارية المستويات العامة للأسعار.

- من اجل تحقيق الهدف غير المثالي و المتمثل في رفع مستوى الناتج حتى يتراجع معدل البطالة إلى اقل من 3 بالمائة فعلى المستوى العام للأسعار أن يرتفع سنويا من 4 إلى 5بالمائة، هذه الزيادة السنوية[1] المعتبرة في المستوى العام للأسعار هي تكلفة وجب دفعها لضمان ارتفاع الناتج و التشغيل.

بداية من نتائج ساموبلسون وسولو اصطلاحا سميت العلاقة بين التضخم و البطالة بمنحنى فيليبس. لهذه الأخيرة دور جوهري في إضفاء الديناميكية على نموذج العرض الكلي-الطلب الكلي حيث أن منحنى فيليبس هو مجموعة من النقط التي تبين الخيارات في مجال التحكيم بين التضخم و البطالة فلا يمكن تقليص إحداهما دون زيادة الطرف الأخر هذا يعني أن كل محاولة لتخفيض البطالة دون مستوى **NAIRU** سيترتب عنه دفع ضريبة على شكل تضخم أما كل محاولة للقضاء على التضخم فسيترتب عنها ضريبة على شكل بطالة إضافية.[2]

8) نظرية معدل البطالة الطبيعية:

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، حاول أن يفسر معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي. وهو تيار ينتمي ، من حيث أصوله الفكرية ، إلى المدرسة النيوكلاسيكية ، التي تؤمن إيمانا راسخا بالحرية الاقتصادية وبقدرة النظام الرأسمالي على التوازن التلقائي ، وتعادي ، من ثم ، أي تدخل حكومي في آليات السوق. والأفكار الأساسية لهذا التيار ترتكز على تحاليل أدمون فيليبس وميلتون فريدمان. ويستخدم أنصار هذه النظرية مصطلح «معدل البطالة الطبيعي» **Natural**، تشبها مصطلح «معدل سعر الفائدة الحقيقي» الذي استخدمه كنوت فيكسل **Knut Wicksell**،إشارة إلى أن هذا المعدل يتحدد بعوامل حقيقية.[3] إذ لابد من التمييز بين معدل البطالة الفعلي و معدل البطالة الطبيعي، فقد أطلق "فريدمان" اسم معدل البطالة الطبيعي على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد تميزا له عن معدل البطالة الفعلي الذي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل، فإذا فاق معدل التضخم المستوى المرغوب فيه، عندئذ يمكن تخفيضه عن طريق تحقيق معدل أقل من إجمالي الناتج القومي الحقيقي الفعلي، ومن ثم رفع معدلات البطالة، أما إذا أراد تخفيض معدلات البطالة وخلق فرص عمل أكبر ، ففي هذه الحالة سيرتفع معدل التضخم.

فعندما يكون الناتج الفعلي منخفضا، ففي هذه الحالة قد يتعرض بعض العمال إلى فقدان أعمالهم وترتفع معدلات البطالة، كما يتضح من الجزء الأسفل في الشكل رقم **(05)** ، حيث يشير الخط غير المستقيم إلى معدل

[1] محمد بوخاري،مرجع سبق ذكره،ص208.
[2] نفس المرجع، ص209.
[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص377.

الحقيقي للبطالة، أي النسبة غير المستخدمة من قوة العمل، ويشير الخط الآخر إلى المعدل الطبيعي للبطالة عند ثبات معدل التضخم السائد، أي عند عدم وجود اتجاه نحو تغيير معدل التضخم السائد.[1]

الشكل رقم (09): معدل البطالة الفعلي و الحقيقي

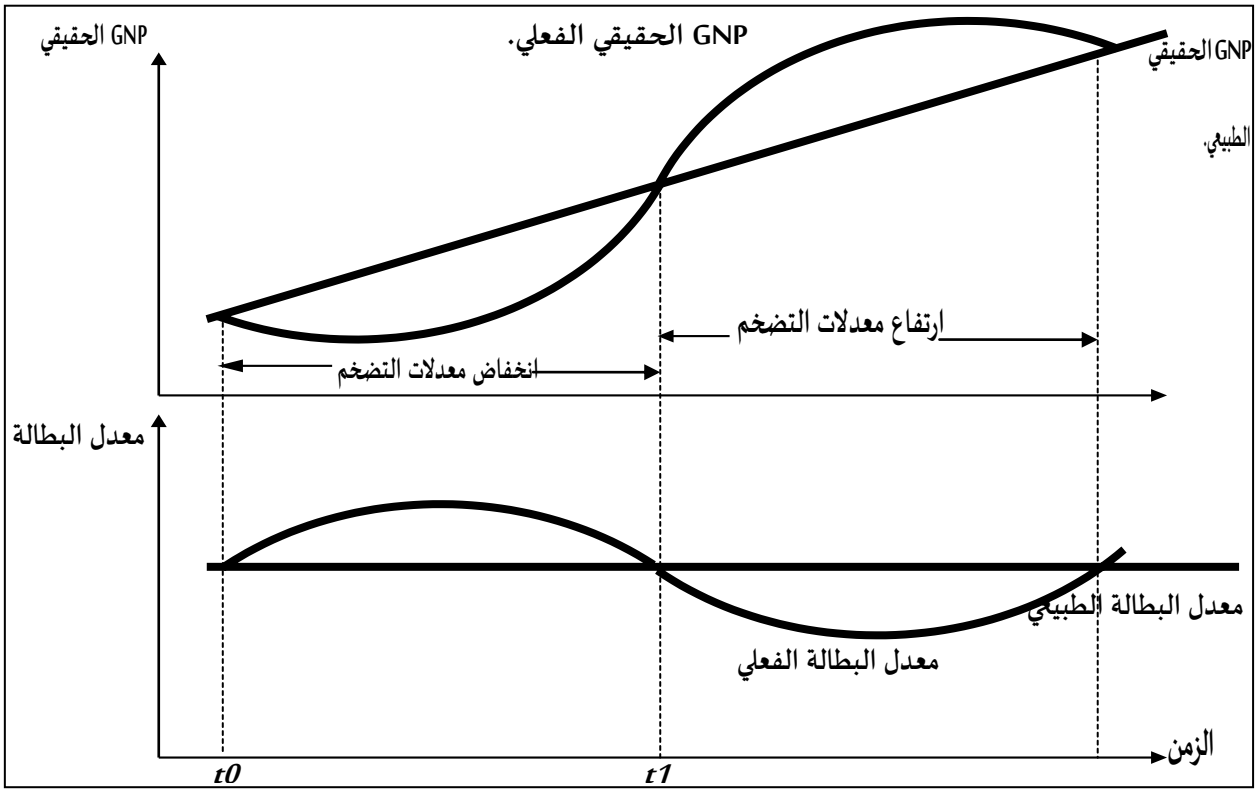

المصدر: فريد بختي،مرجع سبق ذكره، ص88

ومن الملاحظ أن فتَّرة انخفاض الإنتاج، المشار إليها بالمساحة المظللة في الجزء الأعلى من الشكل السابق، تتحقق في نفس الوقت الذي تكون فيه معدلات البطالة عالية والمشار إليها بالمساحة المظللة في الجزء الأسفل من الشكل رقم **(09)**، كما أن ارتفاع إجمالي الناتج القومي الحقيقي معبرا عنها بالمساحة المخططة في الجزء العلوي يقابلها في نفس الوقت انخفاض في معدلات البطالة، معبرا عنها بالمساحة المخططة في الجزء السفلي من نفس الشكل.

ولم يكن هذا الشكل مريحا لدى المخططين الذين يحاولون الوصول إلى هدف تحقيق مستوى الاستخدام التام واستقرار الأسعار، فإذا كان معدل التضخم أعلى مما يرغبون، ففي هذه الحالة لا يستطيعون تقليله إلا عن طريق تخفيض مستوى إجمالي الناتج القومي الحقيقي الفعلي مع ارتفاع معدل البطالة، وإذا رغبوا في توفير المزيد من فرص العمل للعاطلين وتخفيض معدل البطالة، ففي هذه الحالة لا مفر من ارتفاع معدلات التضخم.[2]

[1] فريد بختي،دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ1970-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني INPS،جوان 2005، ص87.

[2] **فريد بختي،مرجع سبق ذكره، ص88**

إن نظرية فريدمان الخاصة بالمعدل الطبيعي للبطالة والناتج هي الأساس النظري لاعتقاد النقديين أنه في الزمن الطويل أثر رصيد النقود يكون أساسا على مستوى الأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى، والمتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظف، فلديها الوقت لتتلاءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية في الزمن الطويل. وهذه المعدلات الطبيعية للناتج والتوظف انما تتوقف على متغيرات حقيقية مثل عوامل العرض (العمل ورأس المال) والحالة التكنولوجية.

إن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير مهم بالنسبة للنقديين، لكن الأهم هو العلاقة بين معدل التضخم والفرق بين معدل البطالة الفعلي والطبيعي، والاقتصاد عندهم لا يمكن له أن يكون منطبقا على منحنى مستقر لفيليبس، حسب رغبة السلطات، فكل سياسة تهدف إلى الاستقرار الظرفي تستميل التغير في التوقعات التضخمية التي تؤدي إلى انتقال منحنى فيلبس إلى منحنيات كل منهما يتميز بمعدل معين للتضخم المتوقع. ومنه إن معدل البطالة الطبيعي هو المعدل الذي تكون عنده التوقعات التضخمية مستقرة.[1]

و تقوم نظرية معدّل البطالة الطبيعي على فرضين:

- أن الاقتصاد يمتلك قوى التصحيح الذاتي؛
- حياد النقود في الأجل الطويل، و هذا يعني أن العوامل النقدية تستطيع أن تؤثر فقط على الأسعار، و معدّل التضخم في الأجل الطويل، و ليس على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

« يعتقد النقديون بوجود معدّل بطالة طبيعي وحيد **(Naturel rate of unemployment)** يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري، و أن أي محاولة لتخفيضه دون هذا المعدّل سوف يقترن بتسريع معدّل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. و لهذا يتعيّن على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، و أنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي (كما أوصى كينز بذلك) بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق.»[2]

9) قانون أكيون la loi d'Okun :

في دارسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي آرثن أكيون تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث فجوة الإنتاج هي تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن.حيث بين في عام **1962** في مقاله المشهور من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين سنة **1947-1960**عن وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة[3]،فتوصل أنه لابد من تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين(**- 0.35** و- **0.40**) .

[1] **فريد بختي،مرجع سبق ذكره، ص89**

[2] دحماني محمد ادريوش،مرجع سبق ذكره، ص128

[3] سليم عقون، مرجع سبق ذكره،ص51

وعليه سمى هذا الفارق السلبي ما بينهم بقانون أوكن **Okun's law**.حيث أن قانون أوكن يعبر عن العلاقة التجريبية التي تربط ما بين انحرافات نمو الناتج حول اتجاهه ومتغيرات معدل البطالة حول معدلها الطبيعي.[1]

فسر أكيون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين :

تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في معدل نمو الناتج المحلي (ΔY)، فوجد أن:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t$$

والتي تعني أن حتى يستقر معدل البطالة يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى **1 %** في كل ثلاثة أشهر.

تبين الصيغة الثانية، علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضًا فجوة أكيون" **gap**"، أي:[2]

$$U_t = 0.36 * gap_t + 3.72 + \mu_t$$

الصيغة الرياضية لهاتين العلاقتين، موضحة في العلاقتين التاليتين على التوالي:

$$\Delta U = \alpha - \beta\Delta Y + \mu$$

$$U - \bar{U} = -\beta(Y - \bar{Y}) + \mu$$

حيث تمثلUمعدل البطالة الفعلي، $\bar{U}$ معدل البطالة الطبيعي،Y النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $\bar{Y}$مستواه الممكن، α و β معالم النموذج، μالمتغير العشوائي. من خلال هذه الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسة لقانون أكيون **Okun's law** وهي :

أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة**(Relation décroissante)**،يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع ب **1%** للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من **1%** لمعدل البطالة وهذا ما يفسره

معامل أكيون(β **Le coefficient d'Okun**) الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن**(Croissance potentielle)** على معدل البطالة، كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة، يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن.[3]

[1] طالب سومية شهيناز،مرجع سبق ذكره،ص62

[2] سليم عقون، مرجع سبق ذكره،ص51

[3] نفس المرجع، ص52.

10)علاقة اوكن المطورة la loi d'Okun augmenter:

إقترح قوردن **R.J.Gordon** سنة **1984** علاقة مطورة لقانون أوكن نظرا لعدم استقرار النموذجيين المقترحين من طرف أوكن حيث أنهم لا يخضعون لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث أن النموذج الأول يفترض تغير مستقر لعدد[1] المشاهدات أما النموذج الثاني فيفترض استقرار معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي. وقد توصل قوردن إلى إمكانية تقدير الفارق ما بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق الاتجاه العام لكليهما. بالإضافة إلى التقدير الديناميكي لأثر التغير في الناتج المحلى الإجمالي على التغير في معدلات البطالة ومن ثم تقدير مرونات الأجل الطويل.

حيث قام بإدخال المتغيرات المفسرة بتأخير زمني حتى يتمكن من تحديد الأثر الديناميكي ويتم تقدير العلاقة كالآتي:

$$U_t^c = \Sigma_{i=1}^{k} b_{t-i} U_{t-i}^c + \Sigma_{i=0}^{k} C_{t-i} Y_{t-1}^c + \epsilon_t$$

Y_t^c: الفرق ما بين الاتجاه العام والناتج المحلى الإجمالي.

$$Y_t^c = \log_t Y - \log Y_t^T$$

U_t^c:الفرق ما بين الاتجاه العام ومعدل البطالة.

$$U_t^c = U_t - U_t^T$$

Y_t^T:الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي، U_t^T الاتجاه العام لمعدل البطالة.

وعليه يتم تقدير أثر تغير Y_t^c على U_t^c في المدى الطويل.

$$\alpha_{LT} = \frac{\Sigma_{i=0}^{k} C_{t-i}}{\Sigma_{i=1}^{k} b_{t-i}}$$

K: هي عدد التأخيرات و يتم قياسها عم طريق الاقتصاد القياسي (**AIC,BIC,Ljung BOX**) ،كما يسمح باستخدام التأخير بإلغاء الارتباط الذاتي ما بين البواقي ϵ_t[2].

[1] طالب سومية شهيناز،مرجع سبق ذكره،ص65

[2] نفس المرجع، ص66

II. أدبيات الدراسة التطبيقية :

بعد تطرقنا في الجزء السابق إلى الأدبيات النظرية للبطالة سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا:

دراسةMargarita Katsimi (2000) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير المعدل الطبيعي للبطالة في اليونان، باعتماد على منهجية هاميلتون، إذ تم تقدير المعدل الطبيعي باستخدام عملية تبديل ماركوف، باستخدام اختبار جذر وحدة **LM** و **اختبار جذر الوحدة ديكي فولرADF**، و أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد اليوناني يتغير بمرور الوقت بين نظامين: نظام يكون فيه المعدل الطبيعي والتباين في معدل البطالة منخفضًا (السبعينيات)، ونظام يرتفع فيه المعدل الطبيعي وتباين معدل البطالة (الستينات والثمانينات والتسعينات).[1]

دراسة Richard Archambault، Mario Fortin (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الصدمات الدورية والقطاعية و مدى تأثيرها على كل من معدل البطالة الكندي ومعدل الوظائف الشاغرة خلال الفترة من **1969** إلى **1998**. باستخدام نموذج ديكي فولرADF و فيليبس بيرون **PP** ،و أوضحت النتائج المتوصل إليها أن معدل البطالة غير الدورية زاد بما يقرب من **5** نقاط مئوية بين عامي **1972** و **1982**، بسبب الصدمات في معدل المشاركة وحركة الاتجاه، و إن التحول إلى يسار منحنى **Beveridge** الذي لوحظ في التسعينيات هو نتيجة لاتجاه نزولي في الوظائف الشاغرة، ولا يشير إلى انخفاض معدل البطالة الطبيعي خلال هذه الفترة.[2]

دراسة Yakup Küçükkale (2002):

قامت هذه الدراسة البحثية بدراسة فرضية التباطؤ على المعدل الطبيعي للبطالة على تركيا باستخدام البيانات السنوية للفترة **1950-1995** ،التقنية المستخدمة في هذه الدراسة هي فلتر كلمان**Kalman – Filter** الذي استخدم كأسلوب لتقدير معلمات الانحدارات المتغيرة بمرور الوقت، وتوصل الباحث إلى أن الفرضية

[1] Katsimi, M. (2000). Stochastic shifts in the natural rate of unemployment: evidence from Greece. Applied Economics Letters, 7(4), 239–242

[2] Archambault, R., & Fortin, M. (2001). The Beveridge curve and unemployment fluctuations in Canada. Canadian Journal of Economics/Revue Canadienne d`Economique, 34(1), 58–81.

صالحة للحالة التركية في فترة العينة، ولكن العلاقة بين البطالة والمعدل الطبيعي للبطالة ضعيفة للغاية مما يحتاج إلى متغيرات تفسيرية إضافية لإثبات الفرضية تماما .[1]

دراسة A J Hagger، NICOLAAS GROENEWOLD (2002):

تناولت الدراسة حساب معدل الطبيعي للبطالة استنادًا إلى الحد الأدنى من البنية النظرية التي تم التقاطها بواسطة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي **(SVAR)** تم تقديره باستخدام البيانات الأسترالية الفصلية للفترة **1978- 1997**، و اتبتت الدراسة أن المعدل الطبيعي المحتسب حساس جدا للمواصفات النموذجية، سواء من حيث المستوى أو من حيث السلوك الدوري للمعدل الطبيعي، ومع ذلك فإن الباحثان يجادلان بأن هناك متغيراً معيناً من نموذجهم يُفضَّل بشدة على النماذج الأخرى التي يتم التحقيق فيها، وهو ينتج سلسلة تقديرات معدل طبيعي سلوكها يتسق عموما مع سلوك سلسلة تنتجها نماذج أخرى أكثر تقييدا.[2]

دراسة Russell Smyth (2003) :

قامت هذه الدراسة باختبار التباطؤ و المعدل الطبيعي من خلال تطبيق **بيانات البانل** لاختبار جذر الوحدة **Panel Data** على معدلات البطالة الفصلية للولايات و الأراضي الاسترالية بين عامي **1982-2002** باستخدام المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة إلى أنها متسقة مع وجود التباطؤ في البطالة، و هذا له آثار سياسية مهمة، و إن وجود التباطؤ في البطالة يعني أن الآثار الاقتصادية للركود أكثر تكلفة.[3]

دراسة Mariam Camareroa, Cecilio Tamaritb (2004):

اختبرت هذه الدراسة آثار التباطؤ البطالة في **19** بلدا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** خلال الفترة **1956-2001**، حيث قاما الباحثان بتطبيق إجراء متسلسل قائم على اثنين من اختبارات جذر وحدة ديكي فولر **(ADF)** و اختبارات جذر وحدة لبيانات البانل **Panel Data**، إذ توصلت النتائج أن الأدلة مواتية لاستقرارية معدل البطالة، وبالتالي عدم وجود تباطؤ في غالبية البلدان، هذا يتناقض بشكل واضح مع النتائج اختبارات ديكي فولر **ADF** التي لا تراعي الترابط بين القطاعات، وتشير النتائج إلى أهمية النظر في درجة

[1] Yakup Küçükkale, An examination of hysteresis hypothesis on natural rate of unemployment in the case of Turkey, Faculty of Economics and Administrative Sciences Ondokuz Mayis University, 1-14.

[2] Groenewold, N., & Hagger, A. J. (2000). The Natural Rate of Unemployment in Australia: Estimates From a Structural Var. Australian Economic Papers, 39(2), 121–137.

[3] Russell Smyth,Unemployment Hysteresis in Australian States and Territories: Evidence from Panel Data Unit Root Tests,The Australian Economic Review, vol. 36, no. 2, pp. 181–92

معينة من عدم التجانس، المرتبطة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاختلافات المؤسسية في أسواق العمل الخاصة بهم .[1]

دراسة Nicholas Apergis (2005) :

قامت دراسة **Nicholas** بتقدير معدل البطالة الطبيعي في اليونان خلال الفترة **(1983-2000)**، معتمدتا في ذلك اختبار التكامل باستخدام الاختبارات المقترحة من قبل ديكي وفولر **Dickey and Fuller**، و أظهرت النتائج الدراسة ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة من **5** في المائة في عام **1983** إلى **7.2** في المائة في عام **2000**، ويمكن اعتبار تباطؤ الإنتاجية، وارتفاع نسبة العاملات مع ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع عدد العمال الأجانب غير الشرعيين، ومشكلة الداخل–الخارج كمساهمين محتملين في ارتفاع المعدل الطبيعي.[2]

دراسة Fabio Gomes , Cleomar Gomes da Silva(2007):

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة فرضية التباطؤ في معدلات البطالة في البرازيل وشيلي باستخدام اختبار جذر وحدة **LM**، توصلت النتائج أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الجذرية للوحدة ، أي ارتفاع سلوك البطالة في هذه البلدان و تأكد هذه الظاهرة بالنسبة للبلدين، ومع ذلك فإن فرضية التباطؤ قادرة على تفسير جزء صغير فقط من تطور البطالة.[3]

دراسة Gomes and da Silva (2009) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوك البطالة الإقليمي البرازيلي، حيت استخدموا اختبار جذر وحدة **LM** و اختبار جذر وحدة ديكي فولر **ADF**، لفحص التباطؤ وفرضيات معدل الطبيعي للبطالة **NAIRU** في ست مناطق العاصمة البرازيلية - ساو باولو، ريو دي جانيرو، بيلو هوريزونتي، بورتو أليغري، سلفادور وريسيفي وفي البلاد ككل، و أظهرت النتائج أن تم العثور على التباطؤ في جميع السلاسل ، باستثناء ريو دي جانيرو مما يدل على استمرار كبير في البطالة الإقليمية البرازيلية.[4]

دراسةFerit Kula, Alper Aslan(2010):

[1] Camarero, M., & Tamarit, C. (2004). Hysteresis vs. natural rate of unemployment: new evidence for OECD countries. Economics Letters, 84(3), 413–417

[2] Nicholas Apergis, "An estimation of the natural rate of unemployment in Greece", Journal of Policy Modeling ,Volume 27, Issue 1, February 2005, Pages 91-99.

[3] Gomes, F., & da Silva, C. G. (2007). Hysteresis vs. natural rate of unemployment in Brazil and Chile. Applied Economics Letters, 15(1), 53–56.

[4] Gomes, F. A. R., & da Silva, C. G. (2009). Hysteresis versus NAIRU and convergence versus divergence: The behavior of regional unemployment rates in Brazil. The Quarterly Review of Economics and Finance, 49(2), 308–322.

قامت هذه الدراسة بتطبيق اختبارات جذر وحدة **CADF** على معدلات البطالة من خلال التحصيل العلمي في **17** دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة **1980-2007**، و توصلت النتائج الدراسة لعدم استقرارية معدلات البطالة وفقًا لمستويات التحصيل في التعليم الابتدائي والثانوي من إجمالي البطالة ، وبالتالي وجود التباطؤ لهذه المستويات من التعليم، و لا يوجد دليل على التباطؤ في معدلات البطالة عن طريق التعليم العالي.[1]

دراسة Cheng , Durmaz , Kim and Stern(2012):

بحثت هذه الدراسة في الطبيعة العشوائية لمعدل البطالة بالاعتماد على القطاعات المتعددة من خلال مجموعة من البيانات بما في ذلك البيانات الناتجة عن الركود الأخير على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام طريقة **PANIC** لتحديد المكونات الشائعة والفردية، و استخدام نموذج **(RMA)** لاختبار جذر الوحدة، توصلت نتائج الدراسة على وجود عنصر مشترك غير ثابت و استمرار العنصر المشترك يميل إلى أن يكون مرتفعا جدا حتى عندما يكون هناك دليل قوي على الثبات، مما يشكك في جدوى فرضية المعدل الطبيعي للبطالة.[2]

دراسة Daly, Hobijn, Şahin., & Valletta (2012):

بحثت هذه الدراسة عن مدى ارتفاع معدلات البطالة الطبيعية في الولايات المتحدة US منذ فترة الركود **2007-2009**، حيث قاموا بدراسة ما إذا كان المعدل الطبيعي للبطالة قد زاد منذ بدء الركود ، وإذا كان الأمر كذلك ، ما إذا كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك هي مؤقتة أو مستمرة. و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى زيادة في المعدل الطبيعي للبطالة بحوالي نقطة مئوية واحدة خلال فترة الركود، مما جعل المعدل الطبيعي الحالي يبلغ حوالي **6** في المائة. و قيمت العوامل الأساسية المسؤولة عن هذه الزيادة، عدم التطابق في سوق العمل، واستحقاقات البطالة الممتدة، وعدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية العامة ، مما دل على أنه من المرجح أن يكون جزء صغير فقط مستمراً.[3]

دراسة García, Romero and Usabiaga(2015):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية التباطؤ في البطالة الإقليمية الإسبانية باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة **1976-2014**، حيث تم تطبيق اختبار جذر الوحدة **LM**، و اختبار جذر الوحدة من نوع ADF ،

[1] Kula, F., & Aslan, A. (2010). Hysteresis vs. Natural Rate of Unemployment: One, the Other, or Both? South East European Journal of Economics and Business, 5(1), 91–94

[2] Cheng, K. M., Durmaz, N., Kim, H., & Stern, M. L. (2012). Hysteresis vs. natural rate of US unemployment. Economic Modelling, 29(2), 428–434

[3] Daly, M. C., Hobijn, B., Şahin, A., & Valletta, R. G. (2012). A Search and Matching Approach to Labor Markets: Did the Natural Rate of Unemployment Rise? Journal of Economic Perspectives, 26(3), 3–26.

حيث توصلت النتائج إلى صحة فرضية التباطؤ لكل منطقة من المناطق الإسبانية الـ **17**، و ذلك بسبب أن عددًا من جمود سوق العمل يمكن اعتباره مسؤولًا بدرجة عالية من استمرار البطالة الإقليمية الإسبانية، وقد جعل ذلك مستويات البطالة لا تزال قريبة من المستويات الأعلى التي تم الوصول إليها بعد فترة الركود على الرغم من الانتعاش الدوري.[1]

دراسة حسين جواد كاظم و طالب هاشم جبار (2015):

قاما الباحثان بتقدير معدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الأردني خلال المدة **1990-2014**، من خلال اختبار فرضيتين هما وجود فواصل **Trade-off**بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل القصير، و أن الاقتصاد يتوازن أو يستقر عند المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل ، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة على عدم وجود فواصل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأردن، حيث أن العلاقة بينهما موجبة سواء في الصيغة الساكنة و الديناميكية، و بالتالي تنفي ظاهرة منحنى فيلبس في الاقتصاد الأردني، في حين يستقرا و يتوازن الاقتصاد الأردني في الأجل الطويل عند معدل طبيعي للبطالة تتراوح نسبتهما بين **(10% -11%)**.[2]

دراسة Cem DOĞAN , Sinan ERDOĞAN (2016):

تهدف هذه الورقة البحثية إلى اختبار مناهج المعدل الطبيعي للبطالة و تباطؤ البطالة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة **(1991-2014)**باستخدام تحليل نموذج بيانات البانل**Panel Data** التي تأخذ بعين الاعتبار التبعية الشاملة لعدة قطاعات والتي تعطي نتائج أكثر دقة، و قد توصلت الدراسة إلى :

1- معدلات البطالة تعتمد على القطاعات، في هذا السياق يؤثر أي تغيير في معدل البطالة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا على معدل البطالة في بلدان أخرى.

2- سلسلة البطالة الفردية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها جذر وحدة عند مستوى دلالة **1** ٪، مما يدل أن تأثير الصدمات على معدلات البطالة في هذه البلدان دائم وهذا يشير إلى أن نهج تباطؤ البطالة صالح في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في سياق تحليل سوريا والعراق على الرغم من أن نتيجة الاستنتاج تشير إلى أن معدل البطالة ليس ثابتًا ، لكن هذا قد يتسبب في استنتاجات مضللة بسبب الصراعات الداخلية التي استغرقت وقتًا طويلاً في هذه

[1] García-Cintado, A., Romero-Ávila, D., & Usabiaga, C. (2015). Can the hysteresis hypothesis in Spanish regional unemployment be beaten? New evidence from unit root tests with breaks. Economic Modelling, 47, 244–252.

[2] حسين جواد كاظم، طالب هاشم جبار، تقدير فرضية المعدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الأردني للمدة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع،جامعة البصرة ،العراق، ديسمبر 2015، 115-131.

البلدان، في كلا البلدين يمكن اعتبار وجود تباطؤ في النشاط الاقتصادي لفترة طويلة يسبب تقلبات في معدل البطالة.[1]

دراسة Güriş , Tiftikçigil and Tıraşoğlu(2017):

حللت الدراسة تأثير الصدمات العابرة على البطالة بناءً على نظريتين، هما معدل البطالة الطبيعي **NIRU** وفرضية التباطؤ، وفقًا لفريدمان وفيلبس **(1968)** و فرضية التباطؤ، في تركيا للفترة **(1970–2014)** ، و باستخدام اختبارات جذر الوحدة غير الخطية توصلت النتائج إلى أن سلسلة البطالة في تركيا غير خطية (ثابتة) ، و إلى استنتاج أن تباطؤ البطالة لا وجود له في تركيا.[2]

دراسةYuto, Ichiro and Mototsugu(2018):

نظرت هذه الدراسة ما إذا كانت صلابة الأجور الهابطة **(DWR)** في فترات الركود يمكن أن تكون مصدرًا لاستجابة للأجور حيث قاموا بتقدير درجة **DWR** وكذلك المعدل الطبيعي للبطالة باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي **DSGE** غير الخطي مع تكاليف التكيف غير المتماثلة، و ظهرت أن تكاليف تعديل الأجور غير متماثلة إلى حد كبير في اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، خاصة يتم الحصول على منحنى فيليبس للأجور على شكل حرف **L** بين تضخم الأجور وفجوة البطالة (أي معدل البطالة الفعلي مطروحًا منه المعدل الطبيعي) في اليابان، ومن المرجح أن يظهر تضخم الأجور مرة أخرى في ظل ظروف سوق العمل الضيقة.[3]

دراسة Stockhammer , Engelbert,Jump, Robert Calvert (2019):

تناولت هذه الورقة البحثية تقديرات **بايزي Bayesian** لتأثير التباطؤ باستخدام نماذج المكونات غير المراقبة من النوع المستخدم من قبل المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أظهرت النتائج أن الاحتمال الخلفي لفرضية المعدل الطبيعي في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة منخفض جدًا، مما يوفر دعمًا تجريبيًا لفرضية التباطؤ، إذ تم اقتراح تعديل النماذج التي تستخدمها المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعكس وجهات نظر صناع السياسة حول التباطؤ.[4]

[1] Cem DOĞAN , Sinan ERDOĞAN,An Empirical Analyses of Unemployment Hysteresis and Natural Rate of Unemployment Approaches for MENA Countries,Optimum Journal of Economics and Management Sciences, 2016, 3(2), 41-50.

[2] Güriş, B, Tiftikçigil B. Y, & Tıraşoğlu M. (2015). Testing for unemployment hysteresis in Turkey: evidence from nonlinear unit root tests. Quality & Quantity, 51(1), 35–46.

[3] Yuto Iwasaki & Ichiro Muto & Mototsugu Shintani, 2018. "Missing Wage Inflation? Downward Wage Rigidity and the Natural Rate of Unemployment," Bank of Japan Research Laboratory Series 18-E-3, Bank of Japan.

[4] Jump, Robert Calvert ,Stockhammer, Engelbert. Reconsidering the natural rate hypothesis,econstor, FMM Working Paper, No. 45, 1-31

دراسةAdemola Obafemi Young(2020) :

قامت هذه الدراسة باختبار طبيعة العلاقة بين معدل البطالة وحجم فئة عمرية محددة أو مجموعة ولا سيما الشباب في سن العمل، من خلال بيانات السلاسل الزمنية الممتدة بين الفترة **1970** و **2019** ،استخدمت هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك في نيجيريا ،و توصلت النتائج التجريبية أن حجم الفوج له تأثير إيجابي وإحصائي كبير على معدل البطالة على المدى القصير والطويل ، مما يشير إلى أن حجم جيل واحد له تداعيات ليس فقط على نتائج التوظيف (غير الموحدة) لتلك المجموعة بعينها ولكن أيضًا على الفئات العمرية الأخرى في نيجيريا.[1]

دراسة Dimitrios Bakasa and Yousef Makhloufb(2020) :

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النظرية الداخلية والخارجية وتباطؤ البطالة، باستخدام اختبارات جذر وحدة لبيانات البانل **Panal Data**، على عينة من **21** دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** خلال الفترة **1960- 2013**، و توصلت النتائج إلى أن معدل البطالة يظهر سلوكا واضحًا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و هذا السلوك ينعكس بمجرد اخد في الاعتبار الوكلاء من الداخل إلى الخارج، و بالتالي نتائج هذه الدراسة صحيحة أثبتت دور النظرية الداخلية والخارجية كمصدر رئيسي لتباطؤ البطالة.[2]

من خلال ما تطرقنا إليه من دراسات سابقة، التي قامت بتقدير و تحليل وتفسير لظاهرة البطالة فيما يخص المعدل الطبيعي لها، بتناول مجموعة من الأدوات الإحصائية المساعدة والبيانات والمعطيات والمعلومات الأساسية التي مكنت في حقيقة الأمر من الوصول إلى النتائج المدرجة ضمن هذه الدراسات القيمة في هذا المجال، وعلى ضوء هذا سنعرض فيما يلي جدول يلخص أهم هذه الدراسات :

الجدول(1): ملخص لبعض الدراسات

الدراسة	العينة و فترة الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	الأدوات المستعملة	نتائج الدراسة
Katsimi (2000)	اليونان	Stochastic shifts in the natural rate of unemployment.	تقدير المعدل الطبيعي للبطالة.	اختبار جذر وحدة LM و ADF	أن الاقتصاد اليوناني يتغير بمرور الوقت بين نظامين: نظام يكون فيه

[1] Ademola Obafemi Young,Unemployment Rate and Cohort Size: New Insights from Nigeria,Department of Economics, Mountain Top University, Ogun State, Nigeria, 1-44.

[2] Bakas, D., & Makhlouf, Y. (2019). Can the insider–outsider theory explain unemployment hysteresis in OECD countries? Oxford Economic Papers.

					المعدل الطبيعي والتباين في معدل البطالة منخفضًا، ونظام يرتفع فيه المعدل الطبيعي وتباين معدل البطالة.
Archambault and Fortin (2001)	كندا /1969 1998	The Beveridge curve and unemployment fluctuations in Canada	تقدير تأثير الصدمات الدورية والقطاعية و مدى تأثيرها على كل من معدل البطالة الكندي ومعدل الوظائف الشاغرة.	نموذج ADF و PP	معدل البطالة غير الدورية زاد بما يقرب من 5 نقاط مئوية بين عامي 1972 و1982 و إن التحول إلى يسار منحنى Beveridge الذي لوحظ في التسعينيات هو نتيجة لاتجاه نزولي في الوظائف الشاغرة.
Groenewold and Hagger (2002)	أستراليا /1978 1997	The natural rate of unemployment in Australia	حساب معدل الطبيعي للبطالة.	نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)	أن المعدل الطبيعي المحتسب حساس جدا للمواصفات النموذجية، سواء من حيث المستوى أو من حيث السلوك الدوري للمعدل الطبيعي.
Russell Smyth (2003)	أستراليا /1982 2002	Hysteresis in Australian states and territories: evidence from Panel Data unit root tests	اختبار التباطؤ و المعدل الطبيعي على معدلات البطالة الفصلية للولايات و الأراضي الاسترالية.	نموذج Panel	وجود التباطؤ في البطالة، و هذا له آثار سياسية مهمة، يعني أن الآثار الاقتصادية للركود أكثر تكلفة.
Camarero and Tamarit (2004)	19 بلدا من OECD /1956 2001	Hysteresis vs. natural rate of unemployment: new evidence for	اختبار آثار التباطؤ البطالة في 19 بلدا من بلدان منظمة	اختبار جذر وحدة ديكي فولر(ADF) و اختبار جذر	الأدلة مواتية لاستقرارية معدل البطالة، وبالتالي عدم وجود تباطؤ في غالبية البلدان.

		OECD countries	التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	وحدة panel data	
Nicholas Apergis (2005)	اليونان /1983 2000	An estimation of the natural rate of unemployment in Greece	تقدير معدل البطالة الطبيعي في اليونان.	اختبار التكامل باستخدام الاختبارات المقترحة من قبل ديكي وفولر	ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة من 5 في المائة في عام 1983 إلى 7.2 في المائة في عام 2000.
Gomes and da Silva (2007)	البرازيل وشيلي	Hysteresis vs. natural rate of unemployment in Brazil and Chile	دراسة فرضية التباطؤ في معدلات البطالة في البرازيل وشيلي.	اختبار جذر وحدة LM	ارتفاع سلوك البطالة في هذه البلدان وتأكد هذه الظاهرة بالنسبة للبلدين.
Gomes and da Silva (2009)	ست مناطق من العاصمة البرازيلية	Hysteresis versus NAIRU and convergence versus divergence: The behavior of regional unemployment rates in Brazil	فحص التباطؤ وفرضيات معدل الطبيعي للبطالة NAIRU في ست مناطق العاصمة البرازيلية.	اختبار جذر وحدة LM و اختبار جذر وحدة ديكي فولر ADF	تم العثور على التباطؤ في جميع السلاسل ، باستثناء ريو دي جانيرو.
Kula and Aslan (2010)	جنوب شرق أوروبا /1980 2007	Hysteresis vs. Natural rate of unemployment: One, the other, or both? South East European	تطبيق اختبارات جذر وحدة CADF على معدلات البطالة من خلال التحصيل العلمي في 17 دولة من دول OECD	اختبار جذر وحدة CADF	عدم استقرارية معدلات البطالة وفقًا لمستويات التحصيل في التعليم الابتدائي والثانوي من إجمالي البطالة ، و لا يوجد دليل على التباطؤ في معدلات البطالة عن طريق التعليم العالي.

Cheng , Durmaz , Kim and Stern (2012)	الولايات المتحدة الأمريكية.	Hysteresis vs natural rate of Us unemployment.	بحثت هذه الدراسة في الطبيعة العشوائية لمعدل البطالة بالاعتماد على القطاعات المتعددة.	طريقة PANIC ونموذج (RMA) لاختبار جذر الوحدة.	وجود عنصر مشترك غير ثابت و استمرار العنصر المشترك يميل إلى أن يكون مرتفعا جدا، مما يشكك في جدوى فرضية المعدل الطبيعي للبطالة.
حسين جواد كاظم و طالب هاشم جبار(2015)	الأردن /1990 2014	تقدير فرضية المعدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الأردني للمدة 1990-2014	تقدير معدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الأردني	طريقة error learning hypothesis و نموذج منحنى فيليبس	عدم وجود فواصل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأردن، حيث أن العلاقة بينهما موجبة سواء في الصيغة الساكنة والديناميكية.
García, Romero and Usabiaga (2015)	إسبانيا /1976 2014	Can the hysteresis hypothesis in Spanish regional unemployment be beaten?	اختبار فرضية التباطؤ في البطالة الإقليمية الإسبانية باستخدام بيانات ربع سنوية.	اختبار جذر الوحدة لـ LM، و ADF	صحة فرضية التباطؤ لكل منطقة من المناطق الإسبانية الـ17
Cem and Sinan (2016)	بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا /1991 2014	An empirical analyses of unemployment hysteresis and natural rate of unemployment approaches for MENA Countries	اختبار مناهج المعدل الطبيعي للبطالة و تباطؤ البطالة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	نموذج Panel	معدلات البطالة تعتمد على القطاعات، في هذا السياق يؤثر أي تغيير في معدل البطالة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا على معدل البطالة في بلدان أخرى.

Güriş , Tiftikçigil and Tıraşoğlu (2017)	تركيا /1970 2014	Testing for unemployment hysteresis in Turkey: evidence from nonlinear unit root tests.	تأثير الصدمات العابرة على البطالة بناءً على نظريتين، هما معدل البطالة الطبيعي - NIRU وفرضية التباطؤ، وفقًا لفريدمان وفيليبس.	اختبارات جذر الوحدة غير الخطية	أن سلسلة البطالة في تركيا غير خطية (ثابتة)، و إلى استنتاج أن تباطؤ البطالة لا وجود له في تركيا.
Yuto, Ichiro and Mototsugu (2018)	اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة	Wage inflation? downward wage rigidity and the natural rate of unemployment	هدفت هذه الدراسة ما إذا كانت صلابة الأجور الهابطة في فترات الركود يمكن أن تكون مصدرًا لاستجابة للأجور.	نموذج DSGE غير الخطي	ظهرت أن تكاليف تعديل الأجور غير متماثلة إلى حد كبير في اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة.
Bakas and makhlouf (2020)	21 دولة من دول OECD /1960 2013	Can the insider–outsider theory explain unemployment hysteresis in OECD countries.?	العلاقة بين النظرية الداخلية والخارجية وتباطؤ البطالة.	نموذجPanel	أن معدل البطالة يظهر سلوكا واضحًا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و هذا السلوك ينعكس بمجرد أخد في الاعتبار الوكلاء من الداخل إلى الخارج.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى دراسات سابقة

خلاصة الفصل

يعتبر الوقوف على أدبيات الدراسة النظرية للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من أهمية في برامج التنمية الاقتصادية، فهي معضلة أساسية سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

بعد سردنا في هذا الفصل لمختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا واختلافًا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث كل نظرية تناولت ودرست هذا الموضوع من منظور معين، إضافة إلى مختلف النظريات وجدنا أنه تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حول ظاهرة البطالة، محاولين ربطها ببعض المتغيرات التي قد تكون سبب في حدوث البطالة، كالدراسة التي قام بها فيلبس حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم ،والدراسة التي قام بها أرثن أكيون حول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، أما فيما يخص الدراسات السابقة فقد تناولنا المهم منها، بحيث استنبطنا من خلالها أهم الخبرات في كيفية التعامل مع الظاهرة، حيث كانت أداة مساعدة في كيفية استعمال بعض الاختبارات والوسائل الاحصائية والقياسية، وهي نماذج سابقة لدراسة معدل الطبيعي للبطالة.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد ما تطرقنا الى الدراسة النظرية لمعدل البطالة الطبيعي، سنتوجه في هذا الفصل الى دراسة هذه الظاهرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين **1994** الى **2019** بمنهجية قياسية كمية، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنموذج **ARDL** وطرق تقديره ثم قمنا بدراسة تحليلية للمتغيرات المدروسة و بعد ذلك ذهبنا الى الدراسة القياسية بتباع خطوات نموذج **ARDL** من دراسة الإستقرارية ثم دراسة العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار التكامل المشترك و تحليل نتائجها ، إضافة الى تحليل معامل تصحيح الخطأ و باقي اختبارات نموذج الدراسة ،و في الاخير عرضنا نتائج الدراسة في خلاصة الفصل.

I. النموذج و الادوات المستخدمة :

1. نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL:

اصبحت منهجية **Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)**لتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الاخيرة، وقد تم نشر هذا النموذج بواسطة كلا من **Smith and Pesaran (1995)**و**Smith and Pesaran(1998-1999)** و **Pesaran et al (2001)**ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي **Autoregressive model** ونماذج فترات الابطاء الموزعة **Distributed Lag Model**في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقرة) الحالية وابطائها بمدة واحدة او اكثر، ويتميز نموذج **ARDL** بعدة مزايا منها :

- ✓ يمكن تطبيقه بغض النظر عما اذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر **I(0)**او متكاملة من الدرجة واحد صحيح **I(1)**، مقترناً بشرط ان لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية **I(2)** فقط.
- ✓ ان استخدامه يساعد على تقدير نتائج الاجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه.
- ✓ المقدارت الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن انه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي[1].

يعتبر أسلوب **ARDL** المبني على نموذج **UECM** و إختبار الحدود **Testing Approach ARDL Bound** المقترحة من قبل **Pesaran et al(2001)** الانسب للكشف عن وجود تكامل المشترك بين متغيرات النموذج [2]حيث يتم استخدام النموذج على تلاثة مراحل اساسية و التي هي كالاتي:

المرحلة الاولى : اجراء اختبار التكامل المشترك في اطار نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد**UECM** الذي يأخذ الصيغة ادناه بافتراض العلاقة بين المتغير التابع **Y** و المتغير المستقل **X** .

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تمثل كل من λ_1 و λ_2 معاملات العلاقة طويلة الاجل.و تمثل β و θ معاملات العلاقة قصيرة الاجل.فيما يمثل Δ الفروق الاولى للمتغيرات . بينما يمثل كل من **m,n** فترات الابطاء الزمني و ليس من الضروري ان تكون فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى او العدد نفسه**m≠n**

[1] ناظم عبدالله عبد المحمدي وماجد جاسم محمد العيساوي، قياس وتحميل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9 العدد 17، السنة2017م، ص150.

[2] أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط ،واردات السمع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1980-2012: منهجية ARDL، ص218

ηيمثل حد الخطأ العشوائي بوسط حسابي صفر و تباين ثابت و ليست ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

بعد هذه الخطوة يتم التحقق منه وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل فيما بين المتغيرات باستخدام

اسلوب اختبار الحدود **Bound Test** المستند علىF و اختبارWALD الذي يختبر فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات في الصيغة اعلاه من خلال:

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك $H0: \Lambda_1 = \Lambda_2$

الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك $H1: \Lambda_1 \neq \Lambda_2$

عند تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات فان المرحلة الثانية هي تقدير المعادلة طويلة الاجل[1]

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \Lambda i\, Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta i X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من α_1 وα_2 معاملات التغيير و تشيرp و q الى فترات الابطاء للمتغيرات وε_t يمثل حد الخطا العشوائي و يتم اختيار رتبة الابطاء في نموذجARDL وفقا لعدة معايير منها معيارAkaike AIC او معيارSBC و ذلك يتم قبل تقدير النموذج المحدد بطريقةOLS لغرض الغاء الترابط التسلسلي او الذاتي في الاخطاء العشوائية و يوصي كل منPesaran و shim باختيار فترتي ابطاء كحد اقصى للبيانات السنوية .

اما في المرحلة الثالثة فيتم استخلاص مواصفات نموذجARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأECM وفقا للصيغة ادناه :

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \alpha_1 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \alpha_2 \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1}$$

حيث ان ψECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ و جميع معاملات المعادلة قصيرة الاجل هي معاملات تعبر عن تقارب النموذج لحالة التوازنEquilibrium و تمثلψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلالDisequilibrium في الاجل القصير للوصول لحالة التوازن في الاجل الطويل .[2]

2. متغيرات الدراسة :

تعني المدى الزمني الممتد من **1994-2019** باستخدام بيانات سنوية لعدة متغيرات: معدل البطالة الطبيعي ، التضخم، معدل البطالة، اسعار النفط كون ان اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط. تم

[1] كريم سالم حسين و حيدر طالب موسى ،"محددات النمو الاقتصادي في العراق " دراسة قياسية للمدة 1970-،2016 ص10.
[2] نفس المرجع السابق ص11.

الاستعانة بصندوق النقد الدولي **FMI** لاستخراج بيانات سنوية لتضخم و اسعار النفط و معدلات البطالة وتم حساب معدلات البطالة الطبيعي لفترة الدراسة استنادا الى البيانات السابقة الذكر .

II. دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة:

1. البطالة :

الشكل رقم (10): تطور معدل البطالة للفترة (1994/2019)

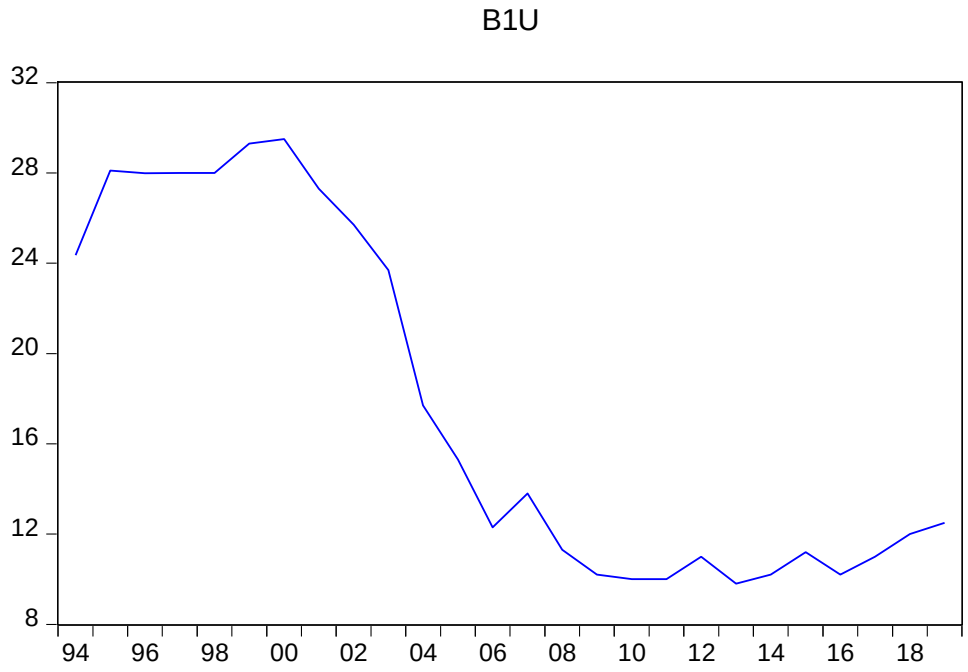

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

عرفت البطالة خلال الفترة الممتدة من **1994-2000** بزيادة معدلات البطالة، اذ اتسمت هذه المرحلة بالقيام بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي اشرف عليها الصندوق النقد الدولي، حيث اقتصرت هذه المرحلة على اعادة هيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية ولم تمس التشغيل، حيث سجلت اعلى نسبة سنة **2000** تقدر ب **29.5%** اما المرحلة ما بين **2001** الى **2019** عرفت تراجع معدلات البطالة الى ادنى مستوياتها بنسبة **9.8%** سنة **2013**، وهذا مع استقرار البطالة ابتداء من سنة **2009** بمعدلات تتَّراوح ما بين **10%** و**11%**، لتسجل ارتفاع ملحوظ في سنة **2019** بنسبة تقدر ب **12.5%**.

2. التضخم :

الشكل رقم (11): تطور معدل التضخم للفترة (1994/2019)

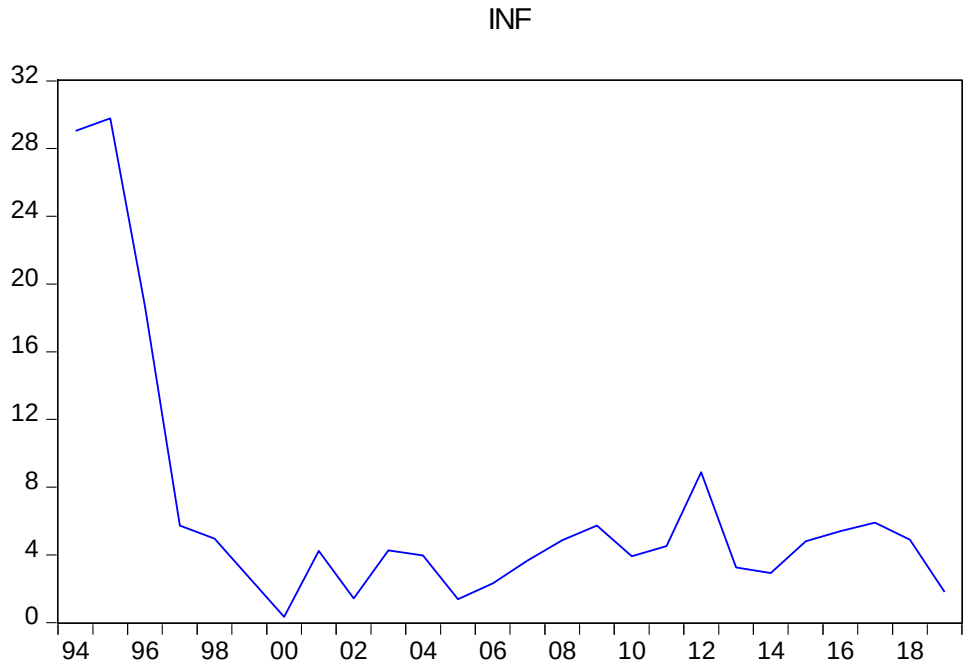

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدًا في الفترة من **1994**الى **1998**حيث بلغت سنة **1995** اعلى قيمة لها ب **29.78%** و هذا راجع الى عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، اما في الفترة من **1998**الى**2000** نلاحظ ان معدل التضخم بدا في الانخفاض ليصل الى**0.34%** سنة **2000**، كما ارتفع معدل التضخم بصورة كبيرة سنة**2012** ليصل **8.89%** لم تشهد ارتفاعاً من هذا النوع منذ سنة **1996**، و اما في الفترة الممتدة من **2014** الى غاية **2019**عرف التضخم تباين في مستوياته حيث كان في بداية الفترة اقل من الواحد ثم ارتفع الى مستويات تقترب من **8%** في منتصف الفترة تحديدا في **2016** ، ثم بدا في الانخفاض في السنتين الاخيرتين تزامنا مع فترة التمويل الغير تقليدي.

3. اسعار النفط:

الشكل رقم (12): تطور اسعار النفط للفترة (1994/2019)

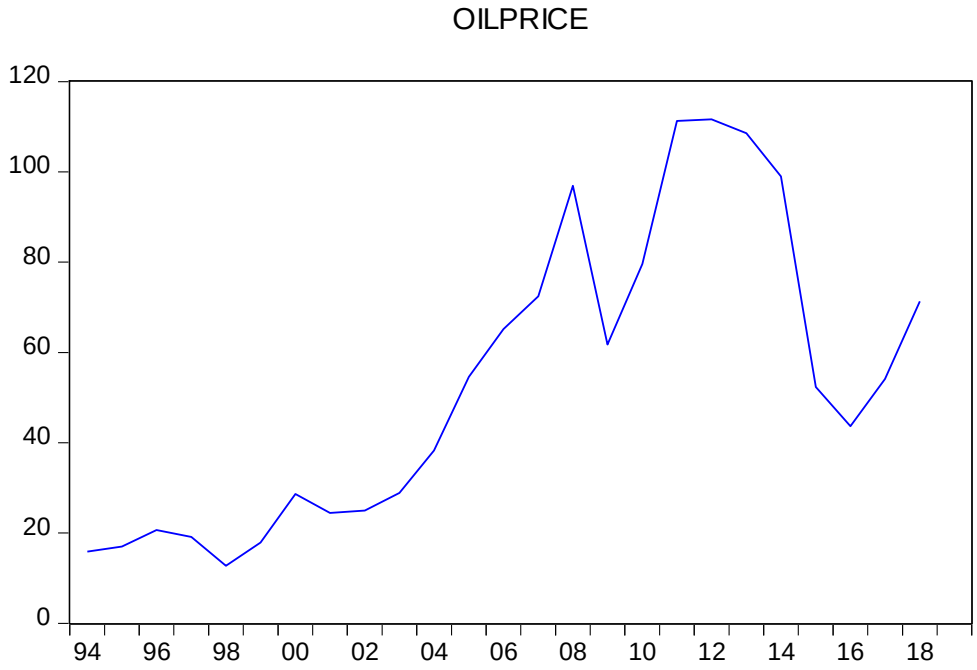

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ أن اسعار النفط كانت منخفضة وذلك خلال الفترة من**1994**الى **1999**، ولكن شهدت ارتفاع بداية من سنة **2000** بسبب ظروف عرفتها السوق العالمية من زيادة الطلب على الطاقة وكذا رفع السقف الانتاجي لدول الاوبك، وبعض الظروف السياسية مثل الحرب على العراق، كل هذه الاسباب أدت إلى ارتفاع اسعار النفط من **28.66** الى **111.63**سنة **2012** مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري، اما طول الفترة الممتدة من **2014** الى غاية **2019** شهدت إنخفاض وكان هذا الامر بداية الصدمة البترولية .

من المعطيات السابقة سنقوم بحساب معدل الطبيعي للبطالة من خلال معادلة فرمس التالية :

$$Inf - inf(-1) = B\ (un - un^*)$$

$$inf - inf(-1) = Bun - Bun^*$$

$$Bun^* = Bun - inf + infl(-1)$$

الشكل رقم (13): تطور معدل البطالة الطبيعي للفترة (1994/2019)

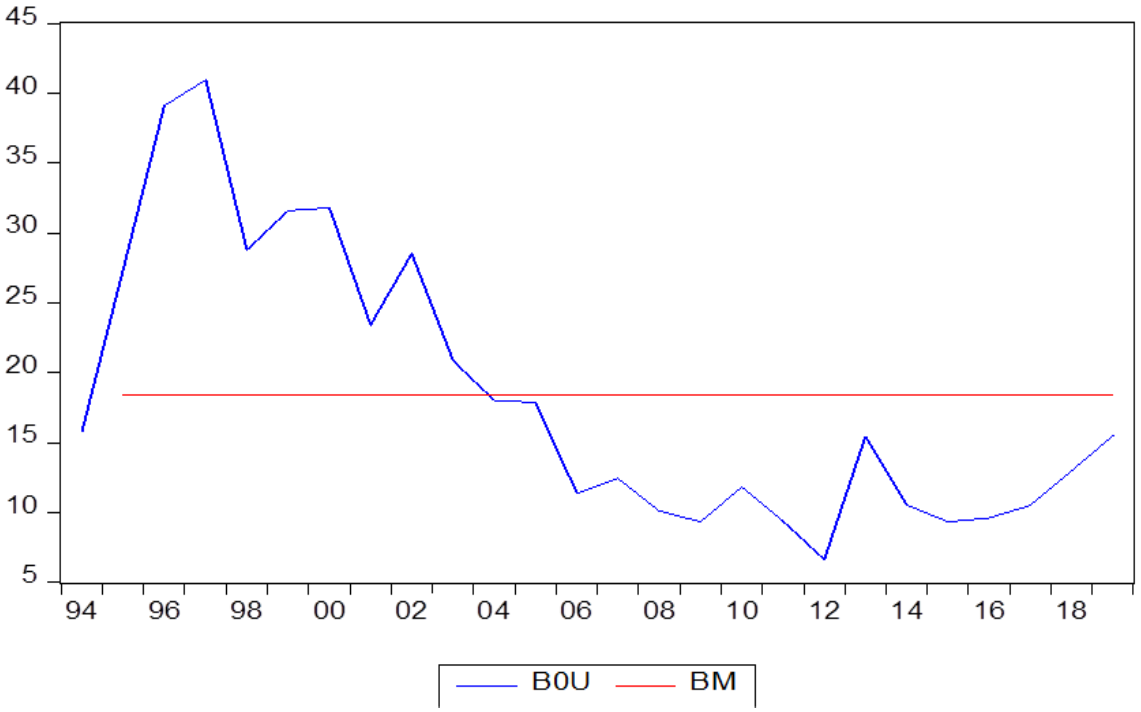

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل ان معدل البطالة الطبيعي كان مرتفعا في بداية الفترة حيث قدرت اعلى نسبة ب **40.95** سنة **1997**و هذا راجع للازمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات نتيجة لتراجع مداخيل الدولة من قطاع النفط و انعكاساتها على مختلف القطاعات، اما في نهاية الفترة شهدت انخفاض اذ بلغت ادنى نسبة ب **9.32** سنة **2015**و هذا راجع الى تحسن الوضع المالي في الجزائر اي تحسن مداخيل الدولة و التي كانت نتيجة لزيادة اسعار المحروقات في الاسواق الدولية في حين ان المتوسط الذي يظهر باللون الاحمر كان يساوي **18.42** وهو مرتفع قليلا.

بعدما اوجدنا علاقة معدل الطبيعي للبطالة سنقوم بتقدير العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL**:

1- الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

نحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين التضخم و المتغيرات المفسرة (معدل الطبيعي للبطالة و اسعار النفط) ،و العلاقة بين معدل البطالة الطبيعي و المتغيرات المفسرة (التضخم و اسعار النفط) و ما اذا كانت هذه المتغيرات تؤثر على هذا المتغير.

2- البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

و تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير هذا النموذج كما سبق الذكر بيانات سنوية للفترة **(1994-2019)**، و ذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي **FMI**.

3- الصياغة الرياضية للنموذج:

$$Inf - inf(-1) = B\ (un - un^*)$$

حيث **inf** هو معدل التضخم و **un**معدل البطالة في حين ***un** هو معدل البطالة الطبيعي.

يمكننا الحصول على معدل البطالة الطبيعي من خلال حساب ميل الدالة لمنحنى فيلبس والذي يساوي قسمة الثابت في معادلة الانحدار على معلمية البطالة ولكن هذا بعد ادخال الصدمة في نموذج المعادلة **(Ball and Mankiw, 2002)** لنحصل على المعادلة التالية :

$$Inf - inf(-1) = BU^* - BU + \nu$$

أو بعبارة اخرى $$dinf = B_0U^* - B_1U + \nu$$

4- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باختبارات جذر الوحدة :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار **Augmented Dickey – Fuller** و اختبار **PHILLIP PERRON** من خلال الجدولين التاليين:

الجدول(02) :اختبارADF " Augmented Dickey-Fuller test statistic

المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
B0U*	0	-4.105	-2.674	-1.957	-1.608	نقبل H1
	1	-4.145	-2.674	-1.957	-1.608	نقبل H1
INF	0	-3.810	-2.660	-1.955	-1.609	نقبل H1
	1	-3.483	-2.669	-1.956	-1.608	نقبل H1

OILPRICE	0	-0.177	-2.664	-1.955	-1.608	نقبل H0
	1	-4.132	-2.669	-1.956	-1.608	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

الجدول(03) :اختبار PHILLIP PERRON

المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
B0U*	0	-0.630	-2.660	-1.955	-1.609	نقبل H0
	1	-5.596	-2.664	-1.955	-1.608	نقبل H1
INF	0	-4.129	-2.660	-1.955	-1.609	نقبل H1
	1	-3.638	-2.664	-1.955	-1.608	نقبل H1
OILPRICE	0	-0.234	-2.664	-1.955	-1.608	نقبل H0
	1	-4.102	-2.669	-1.956	-1.608	نقبل H1

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدولين:

ان المتغيرات معدل الطبيعي للبطالة و التضخم مستقرين عند المستوى **I(0)** ، اما أسعار النفط فهي مستقرة بعد اخذ الفرق الاول **I(1)** عند مستويات معنوية **1%** و **5%** و **10%** هذا بالنسبة لاختبار**ADF** ، اما اختبار**Pp** اتضح ان معدل التضخم مستقر عند المستوى (0)I، اما المتغيرات الاخرى مستقرة بعد اخد الفرق الاول عند مستويات معنوية **1%** و **5%** و **10%**، الامر الذي لا يسمح بإجراء التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب اجراء التكامل المشترك وفق نموذج **ARDL** .

III. دراسة علاقة التضخم مع معدل البطالة الطبيعي:

1. اختبار التكامل المشترك :

الشكل(14): نموذج AIC لتحديد درجة الابطاء المثلى

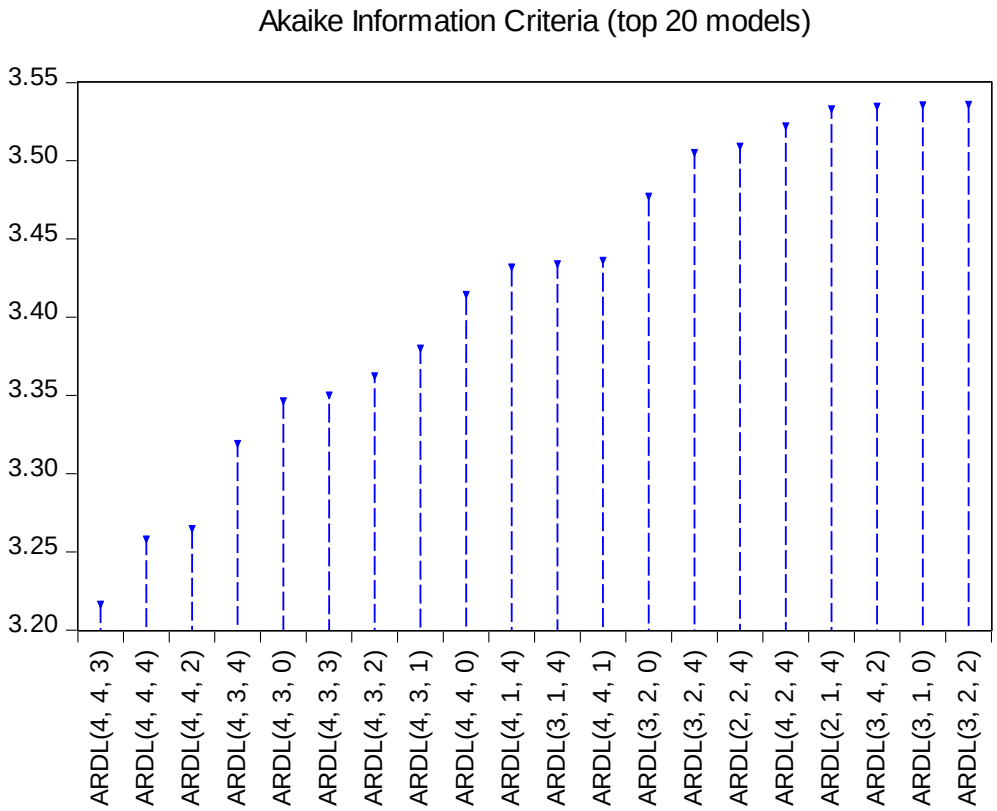

المصدر: مخرجات eviews 10

الجدول(04):ARDL Bounds Test		
K	VALUE	Test Statistic
2	5.122716	F الاحصائية
القيم الحرجة لاختبارbound		
الحد الاعلى	الحد الادنى	درجة المعنوية
3.35	2.63	10%
3.87	3.1	5%
4.38	3.55	2.5%
5	4.13	1%

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات eviews 10

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار F و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادنى حد **ARDL Bound test** و هذا بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا (AIC) الشكل(14) افرزت لنا نتائج الدراسة حسب

الجدول **(04)** ان **F** الاحصائية **5.12** هي معنوية عند مستويات**10% 5% 2.5% 1%** و اكبر من القيم الحرجة العليا و الدنيا و من تم رفض الفرضية العدمية **H0** و وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول(05) : جدول التكامل المشترك

المتغيرات	المعاملات	Std error	T الاحصائية	الاحتمال
C	11.71729	3.949708	2.966621	0.0209
INF(-1)*	-0.894629	0.283200	-3.159004	0.0160
B0U(-1)	-0.312406	0.107144	-2.915764	0.0225
OILPRICE(-1)	-0.043218	0.027495	-1.571856	0.1600
(D(INF(-1)	0.543921	0.233888	2.325565	0.0530
(D(INF(-2)	0.117487	0.267037	0.439965	0.6732
(D(INF(-3)	-0.479252	0.222734	-2.151677	0.0684
D(B0U)	-0.509083	0.137270	-3.708636	0.0076
(D(B0U(-1)	0.367802	0.200736	1.832271	0.1096
(D(B0U(-2)	0.575480	0.233984	2.459484	0.0435
(D(B0U(-3)	0.121634	0.090638	1.341977	0.2215
D(OILPRICE)	-0.002724	0.022045	-0.123553	0.9051
(D(OILPRICE(-1)	0.042159	0.023040	1.829806	0.1100
(D(OILPRICE(-2)	0.023736	0.022839	1.039308	0.3332

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات برنامج eviews 10

الجدول (06) : معاملات الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
المتغيرات	المعامل	Std error	Tالاحصائية	الاحتمال
B0U	-0.349201	0.146510	-2.383466	0.0486
OILPRICE	-0.048308	0.031399	-1.538510	0.1678
C	13.09736	4.074270	3.214653	0.0148

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات برنامج eviews 10

من الجدول اعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية :

$$D(INF)= 13.09736 - 0.349201(B0U) - 0.048308(OILPRICE)$$

يوضح الجدول رقم **(06)** المعاملات المفسرة لمعدل التضخم في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 5٪ و يتضح ان معدل البطالة الطبيعي ذات دلالة احصائية الا ان معامل اسعار النفط ليس ذوا دلالة احصائية لان التضخم يتحدد بعوامل اخرى غير النفط مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف ومنه اختبار منحنى فيلبس لا يمكن اتباثه إحصائيا في الجزائر.

اظهرت النتائج ان ارتفاع **1%** من المعدل الطبيعي للبطالة يؤدي الى انخفاض التضخم ب **0.34** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر معدل البطالة الطبيعي وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية.

اما بالنسبة لأسعار النفط ان كل ارتفاع ب **1**٪ يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم ب **0.05** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر اسعار النفط و هذا راجع الى تقلب اسعار النفط طول الفترة الممتدة من **1994-2019**.

2. معامل تصحيح الخطأ ECM:

تظهر اشارة معلمة تصحيح الخطأ سلبية و معنوية احصائيا في الجدول **(05)** مما يقودنا للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما يشير الى ان سرعة التعديل من الاجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة **89%** كل سنة . وإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب R^2**=0.883512** وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب **88.35%** من التغيرات التي تحدث على التضخم مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين التضخم والمتغيرات المفسرة، أما الباقي **11.56 %** تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

3. اختبار الاستقرار الهيكلي : CUSUM and CUSUMSQ Test

كمرحلة اخيرة سنقوم باختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة المقترح من طرف **brown and al** في كلا الاختبارين تشير النتائج ان المعلمات النموذج **ARDL-ECM** تقع داخل الحدود مما يدل على الاستقرار الهيكلي لنتائج الدراسة عند **5%**.

الشكل(15) : نموذجي cosum square و cosum

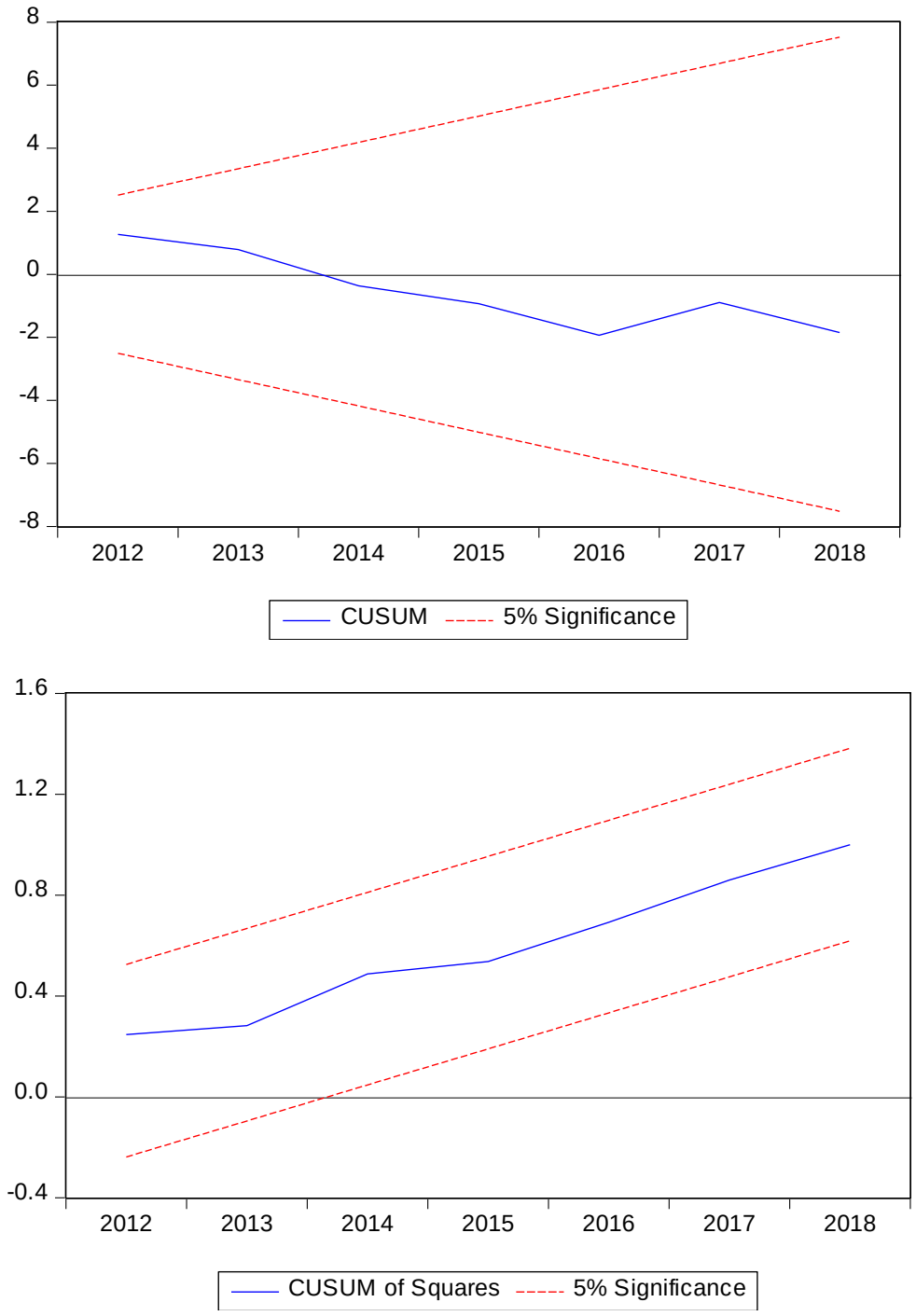

المصدر: برنامج eviews 10

IV. دراسة علاقة معدل البطالة الطبيعي مع التضخم:

1. اختبار التكامل المشترك:

الشكل(16): نموذج AIC لتحديد درجة الابطاء المثلى

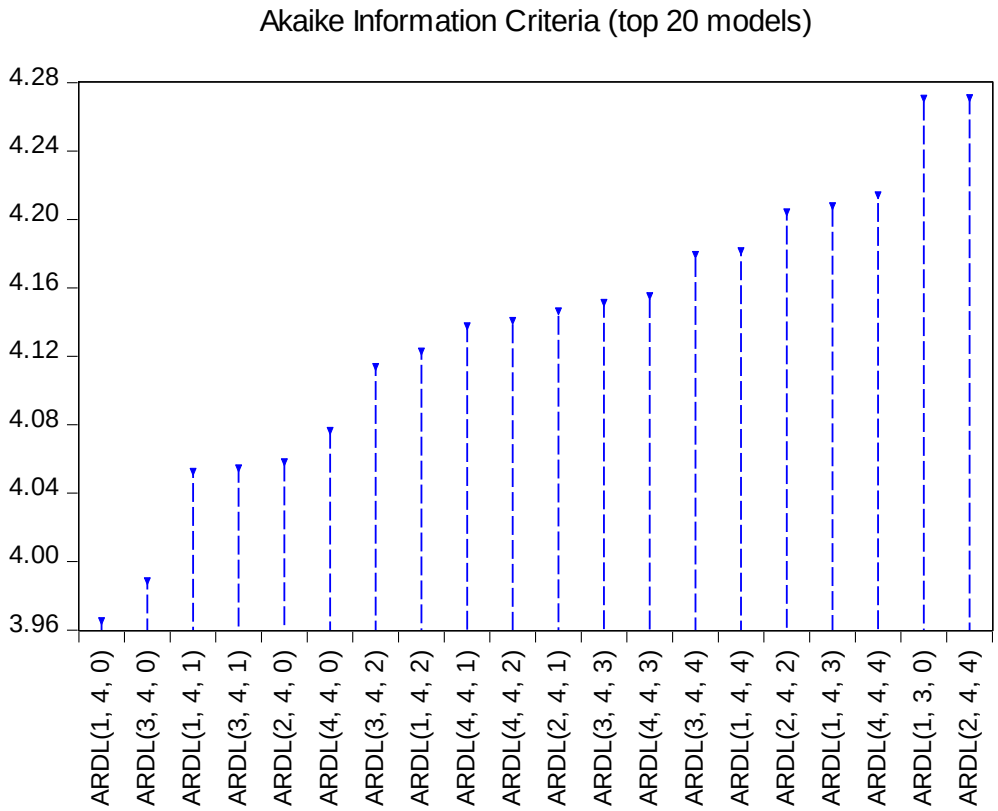

المصدر: مخرجات eviews 10

الجدول(07):ARDL Bounds Test		
K	VALUE	Test Statistic
2	5.148123	F الاحصائية
القيم الحرجة لاختبارbound		
الحد الاعلى	الحد الادنى	درجة المعنوية
3.35	2.63	10%
3.87	3.1	5%
4.38	3.55	2.5%
5	4.13	1%

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات برنامج eviews 10

من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل في نموذج الدراسة نفحص اختبار F و ذلك بمقارنة قيمة F المحسوبة مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى و ادنى حد **ARDL Bound test** و هذا

بعدما قمنا بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار اكيكا (AIC) الشكل (16) افرزت لنا نتائج الدراسة حسب الجدول (07) ان F الاحصائية 5.14 هي معنوية عند مستويات 1% 2.5% 5% 10%و اكبر من القيم الحرجة العليا و الدنيا و من تم رفض الفرضية العدمية H0 و وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (08): جدول التكامل المشترك

المتغيرات	المعاملات	Std error	T الاحصائية	الاحتمال
C	2.552073	2.872651	0.888403	0.3905
B0U(-1)*	-0.219064	0.087879	-2.492790	0.0270
INF(-1)	0.022495	0.307033	0.073267	0.9427
OILPRICE**	-0.004724	0.018886	-0.250105	0.8064
D(INF)	-0.918406	0.227229	-4.041773	0.0014
(D(INF(-1)	0.606750	0.145841	4.160357	0.0011
(D(INF(-2)	-0.172371	0.103739	-1.661580	0.1205
(D(INF(-3)	-0.245532	0.097013	-2.530929	0.0251

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات برنامج eviews 10

الجدول (09) : معاملات الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
المتغيرات	المعامل	Std error	Tالاحصائية	الاحتمال
INF	0.102688	1.417605	0.072438	0.9434
OILPRICE	-0.021562	0.081033	-0.266094	0.7943
C	11.64989	9.103882	1.279662	0.2230

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى مخرجات برنامج eviews 10

من الجدول اعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية :

$$D(B0U) = 11.64989 + 0.102688\ (INF) - 0.021562\ (OILPRICE)$$

يوضح الجدول رقم (09) المعاملات المفسرة لمعدل البطالة الطبيعي في الاجل الطويل عند مستوى معنوية5٪ و يتضح ان التضخم و اسعار النفط ليست ذات دلالة احصائية ونفسر هذا ان معضلة البطالة الطبيعي

يحتوي على علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل مع كل من اسعار النفط والتضخم وهذا ما يختلف مع النظرية ويمكن تفسير هذا الامر ان عملية التشغيل في الجزائر تحتكم لقرارات غير اقتصادية فكان من المرجح ان البطالة تنخفض عندما يرتفع معدل البطالة الطبيعي عن التضخم وعندما يرتفع سعر النفط لان نموذج ardl اتبث عدم احصائية العلاقة.

اظهرت النتائج ان ارتفاع **1%** من التضخم يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة الطبيعي ب **0.1** ،ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة الطبيعي) والمتغير المفسر (معدل التضخم) خلال طول فترة الدراسة و قد يمكن ترجمة هذه النتائج على ان ارتفاع معدل الطبيعي للبطالة خلال هذه الفترة كان وراء ارتفاع معدلات التضخم.

اما بالنسبة لأسعار النفط ان كل ارتفاع ب **1**٪ يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة الطبيعي ب **0.02** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة الطبيعي) والمتغير المفسر(اسعار النفط) فارتفاع في اسعار النفط يؤدي الى زيادة الايرادات و زيادة الانفاق الحكومي فيرتفع حجم التشغيل و يتم خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية فينخفض معدل البطالة الطبيعي .

2. معامل تصحيح الخطا ECM:

تظهر اشارة معلمة تصحيح الخطأ سلبية و معنوية احصائيا في الجدول **(08)** مما يقودنا للتأكيد على

الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما يشير الى ان سرعة التعديل من الاجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة **22%** كل سنة . وإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب **R^2=0.976988** وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب **97.69%** من التغيرات التي تحدث على معدل الطبيعي للبطالة مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة الطبيعي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي **2.31 %** تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

3. اختبار الاستقرار الهيكلي : CUSUM and CUSUMSQ Test

كمرحلة اخيرة سنقوم باختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة المقترح من طرف **brown and al** في كلا الاختبارين تشير النتائج ان المعلمات النموذج **ARDL-ECM** تقع داخل الحدود مما يدل على الاستقرار الهيكلي لنتائج الدراسة عند **5%**.

الشكل(17): نموذجي cosum square و cosum

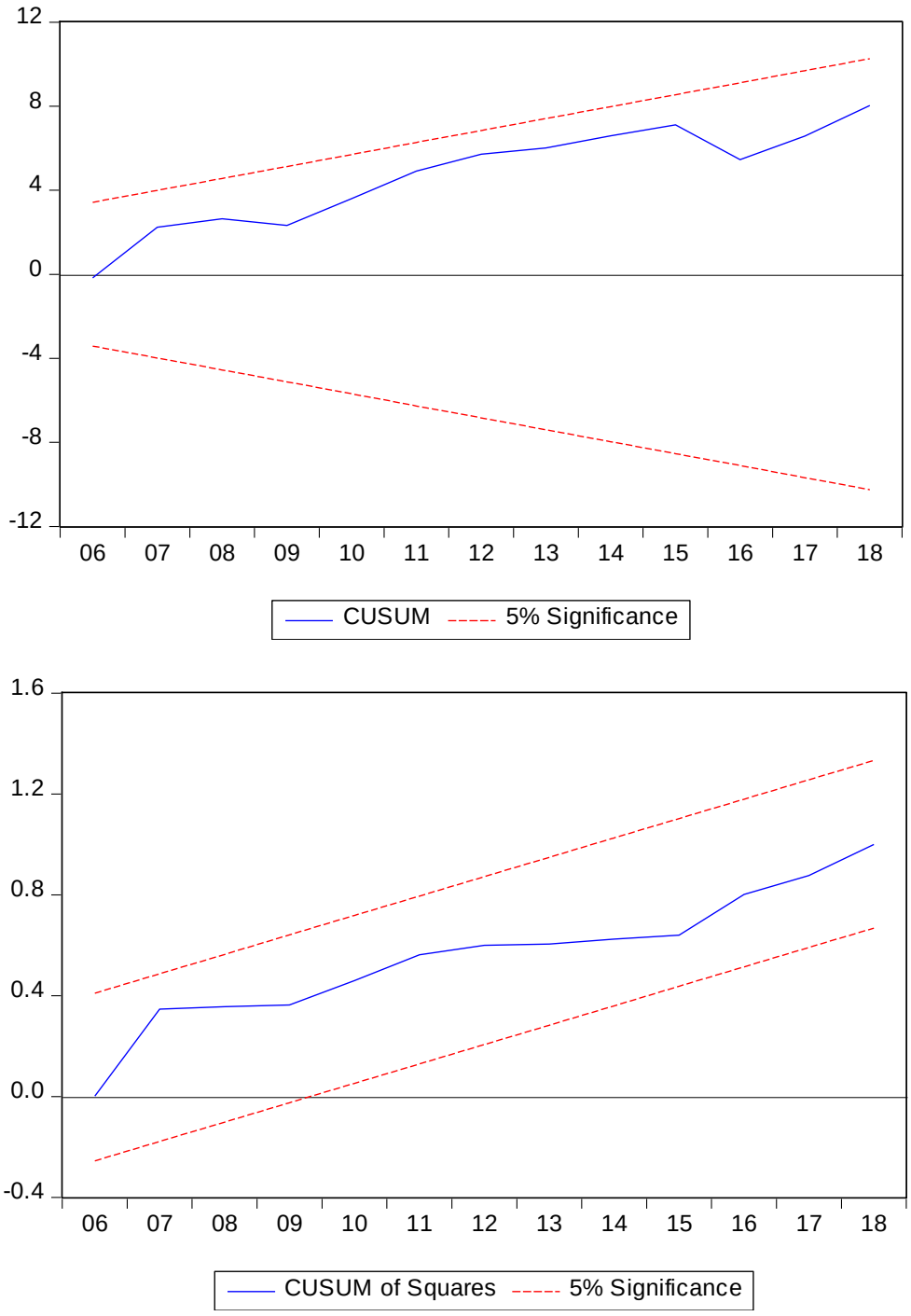

المصدر : مخرجات eviews 10

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية التي توضح العلاقة بين التضخم و المتغيرات المفسرة (معدل البطالة الطبيعي و اسعار النفط) ، و العلاقة بين معدل البطالة الطبيعي و المتغيرات المفسرة (التضخم و اسعار النفط) في الجزائر وذلك بإتباع منهجية قياسية كمية لمتغيرات الدراسة وتطورهما خلال فترة **1994-2019** حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع **ARDL** و الاختبارات المكونة له .

ثم تطرقنا في الأخير إلى اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك لفحص علاقة التكامل طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة له ، فبعد دراسة الاستقرارية للسلاسل تبين ان المتغيرات معدل الطبيعي للبطالة و التضخم مستقرين عند المستوى اما المتغيرات الاخرى المتمثلة في معدل البطالة و اسعار النفط فهي مستقرة بعد اخذ الفرق الاول هذا بالنسبة لاختبار **ADF**، اما اختبار **Pp**اتضح ان معدل التضخم مستقر عند المستوى اما المتغيرات الاخرى مستقرة بعد اخذ الفرق الاول الامر الذي لا يسمح بإجراء التكامل المشترك لعدم تكامل البيانات من نفس الدرجة و يستوجب اجراء التكامل المشترك وفق نموذج **ARDL** .

وقبل ان نشرع باختبار العلاقة طويلة المدى استوجب علينا تحديد درجة الابطاء المثلى باختبار **Akaik (AIC)** و بعدها اختبار **BOUND Test1**بالنسبة لدراستين اثر التضخم على معدل البطالة الطبيعي و اثر معدل البطالة الطبيعي على التضخم الذي نصت لنا نتائجهما ان **F** الاحصائية معنوية عند جميع مستويات المعنوية الامر الذي جعلنا نرفض **H0** و نقبل **H1** و نقول ان هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

فقد افرزت النتائج بالنسبة لدراسة **1** ان ارتفاع **1%** من المعدل الطبيعي للبطالة يؤدي الى انخفاض التضخم ب **0.34** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر معدل البطالة الطبيعي اما بالنسبة لأسعار النفط ان كل ارتفاع ب **1**٪ يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم ب **0.05** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر أسعار النفط و هذا راجع الى تقلب اسعار النفط طول الفترة الممتدة من **1994-2019** ما يدل ان معدل الطبيعي للبطالة و أسعار النفط يساهمان بنسبة معتبرة في تخفيض معدل التضخم.

و بينت نتائج الدراسة **2** ان ارتفاع **1%** من التضخم يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة الطبيعي ب **0.1** ،ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة الطبيعي) والمتغير المفسر (معدل التضخم) خلال طول فترة الدراسة ما يدل ان التضخم يساهم في ارتفاع معدل الطبيعي للبطالة. اما بالنسبة لأسعار النفط ان كل ارتفاع ب **1**٪ يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة الطبيعي ب **0.02** أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة الطبيعي) والمتغير المفسر (أسعار النفط) فارتفاع في اسعار النفط يؤدي الى

زيادة الايرادات و زيادة الانفاق الحكومي فيرتفع حجم التشغيل و يتم خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية فينخفض معدل البطالة الطبيعي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذت حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها. من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة. إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع تقدير المعدل الطبيعي للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-2019.

للإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاماً علينا من جهة تقديم مختلف النظريات المفسرة للبطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لتقدير معدل البطالة الطبيعي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حيث اهتمت هذه الدراسة بقياس علاقة التضخم مع معدل البطالة الطبيعي، وعلاقة معدل البطالة الطبيعي مع التضخم، خلال الفترة الزمنية من **1994-2014**، باستخدام بيانات سنوية تحصلنا عليها من الصندوق النقد الدولي **FMI** قمنا باستخدام متغيرات مفسرة للتضخم متمثلة في معدل البطالة الطبيعي و اسعار النفط اما بالنسبة لعلاقة معدل البطالة الطبيعي مع التضخم، فاستخدمنا متغيرات مفسرة متمثلة في التضخم و اسعار النفط إلا إن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات لم تكن لها نفس درجة التكامل حسب اختباري **ADF** و **PP** مما جعلنا ندرس علاقة التكامل المشترك للمدى الطويل بين المتغيرات عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** و على غرار اختبارات الاستقرارية استعنا بتطبيق هذا النموذج عدة اختبارات و طرق و نماذج قياسية اخرى كاختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.

و من خلال النتائج المتوصل اليها تبين لنا صحة الشكل الذاتي المستخدم و استقراره و جودة النموذج المدروس لبلوغ معامل التحديد **R** درجة تفسيرية جيدة و معنوية **F** الاحصائية، و جاءت **F** الاحصائية لاختبار **Bound** معنوية عند جميع مستويات المعنوية في كلا دراستين الامر الذي جعلنا نقبل **H1** التي تنص على ان هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، اتت النتائج المفسرة للمعاملات طويلة الاجل بالنسبة لدراسة الاولى تنص على ان كل ارتفاع في معدل الطبيعي للبطالة و اسعار النفط ب **1%** يؤدي الى انخفاض في التضخم مقدر ب **0.34** و**0.05** على التوالي تتناسب هذه النتائج كليا مع النتائج النظرية اي علاقة عكسية اما الدراسة الثانية تنص على ان كل ارتفاع في معدل التضخم ب **1%** يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة الطبيعي ب **0.1** ما يدل ان التضخم يساهم في ارتفاع معدل الطبيعي للبطالة اما بالنسبة لأسعار النفط ان كل ارتفاع ب **1**٪ يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة الطبيعي ب **0.02** فارتفاع في اسعار النفط

يؤدي الى زيادة الايرادات و زيادة الانفاق الحكومي فيرتفع حجم التشغيل و يتم خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية فينخفض معدل البطالة الطبيعي؛ ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

معدل البطالة الطبيعي له علاقة مع البطالة العادي. وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى؛ اما بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول معدل البطالة الطبيعي ذو دلالة إحصائية مع التضخم اذ ان من خلال النتائج المتوصل اليها خلال فترة الدراسة **1994-2019** تؤكد ان هذه الفرضية صحيحة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)،عالم المعرفة،الكويت،1998.
2. على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية-تطبيقية)،الدار الجامعية-الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية،2015.
3. فاروق بن صالح الخطيب ،عبد العزيز بن احمد دياب ،دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ،دار خوارزم العلمية للنشر جدة، الطبعة 1، 12ربيع الأول عام 1435.
4. محمد احمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة، الأمين لنشر و التوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، 2012.
5. محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق الجزء الاول، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014.

الاطروحات:

1. إسلام عبد الله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا كلية الدراسات التجارية، 2016.
2. بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008-2009.
3. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل« ANEM »، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2008-2009.
4. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان، 2012 -2013.
5. رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر و البطالة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر-بسكرة ، 2013-2014.

6. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف-، 2009-2010.
7. شلالي فارس،دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005.
8. طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة(دراسة حالة الجزائر)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس،2016-2017.
9. فريد بختي، دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ1970-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني INPS، جوان 2005.

المقالات:

1. أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط ،واردات السمع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1980-2012: منهجية ARDL،
2. بوالكور نور الدين،محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL،حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32-الجزء الثاني/جوان 2018،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة 20 أوت 1955سكيكدة،2018.
3. حسين جواد كاظم، طالب هاشم جبار، تقدير فرضية المعدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد الأردني للمدة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، جامعة البصرة، العراق ، ديسمبر 2015.
4. دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان ،مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر،2012.
5. سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر:دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد2، ديسمبر 2016.
6. طارق بن خليف، محمد بن سليمان، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول 2017، جامعة الجلفة – الجزائر -،2017.
7. كريم سالم حسين و حيدر طالب موسى ،"محددات النمو الاقتصادي في العراق " دراسة قياسية للمدة 1970-،2016

8. ناظم عبدالله عبد المحمدي وماجد جاسم محمد العيساوي، قياس وتحميل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9 العدد 17، 2017.

II. المراجع باللغة الانجليزية:

Articles :

1. Ademola Obafemi Young,Unemployment Rate and Cohort Size: New Insights from Nigeria,Department of Economics, Mountain Top University, Ogun State, Nigeria.
2. Archambault, R., & Fortin, M. (2001). The Beveridge curve and unemployment fluctuations in Canada. Canadian Journal of Economics/Revue Canadienne d`Economique, 34(1).
3. Camarero, M., & Tamarit, C. (2004). Hysteresis vs. natural rate of unemployment: new evidence for OECD countries. Economics Letters, 84(3).
4. Cem DOĞAN , Sinan ERDOĞAN,An Empirical Analyses of Unemployment Hysteresis and Natural Rate of Unemployment Approaches for MENA Countries,Optimum Journal of Economics and Management Sciences, 2016, 3(2).
5. Cheng, K. M., Durmaz, N., Kim, H., & Stern, M. L. (2012). Hysteresis vs. natural rate of US unemployment. Economic Modelling, 29(2).
6. Daly, M. C., Hobijn, B., Şahin, A., & Valletta, R. G. (2012). A Search and Matching Approach to Labor Markets: Did the Natural Rate of Unemployment Rise? Journal of Economic Perspectives, 26(3).
7. García-Cintado, A., Romero-Ávila, D., & Usabiaga, C. (2015). Can the hysteresis hypothesis in Spanish regional unemployment be beaten? New evidence from unit root tests with breaks. Economic Modelling, 47.
8. Gomes, F., & da Silva, C. G. (2007). Hysteresis vs. natural rate of unemployment in Brazil and Chile. Applied Economics Letters, 15(1).

9. Gomes, F. A. R., & da Silva, C. G. (2009). Hysteresis versus NAIRU and convergence versus divergence: The behavior of regional unemployment rates in Brazil. The Quarterly Review of Economics and Finance, 49(2).
10. Güriş, B, Tiftikçigil B. Y, & Tıraşoğlu M. (2015). Testing for unemployment hysteresis in Turkey: evidence from nonlinear unit root tests. Quality & Quantity, 51(1).
11. Groenewold, N., & Hagger, A. J. (2000). The Natural Rate of Unemployment in Australia: Estimates From a Structural Var. Australian Economic Papers, 39(2).
12. Jump, Robert Calvert ,Stockhammer, Engelbert. Reconsidering the natural rate hypothesis,econstor, FMM Working Paper, No. 45.
13. Katsimi, M. (2000). Stochastic shifts in the natural rate of unemployment: evidence from Greece. Applied Economics Letters, 7(4).
14. Kula, F., & Aslan, A. (2010). Hysteresis vs. Natural Rate of Unemployment: One, the Other, or Both? South East European Journal of Economics and Business, 5(1).
15. Nicholas Apergis, "An estimation of the natural rate of unemployment in Greece", Journal of Policy Modeling ,Volume 27, Issue 1, February 2005.
16. Russell Smyth,Unemployment Hysteresis in Australian States and Territories: Evidence from Panel Data Unit Root Tests,The Australian Economic Review, vol. 36, no. 2, pp.
17. Yakup Küçükkale, An examination of hysteresis hypothesis on natural rate of unemployment in the case of Turkey, Faculty of Economics and Administrative Sciences Ondokuz Mayis University.
18. Yuto Iwasaki & Ichiro Muto & Mototsugu Shintani, 2018. "Missing Wage Inflation? Downward Wage Rigidity and the Natural Rate of Unemployment," Bank of Japan Research Laboratory Series 18-E-3, Bank of Japan.

III. المراجع باللغة الفرنسية :

Les ouvrages:

1. E.Malinvaud,Théorie Macroeconomique, édition: conjoncturelles bondas, Paris1982.
2. G. Grangeas, J. Mlepage, Economie de l'emploi, PUF, France, 1993.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس معدل الطبيعي للبطالة في الجزائر خلال الفترة **(1994_2019)** و ذلك بعد معالجته من جانبين جانب خاص بأدبيات الدراسة النظرية التي تناولت كل ما يتعلق بالنظريات المفسرة للبطالة وكذلك تم ابراز اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع، ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** و تم تطبيق **4** اختبارات الاستقرارية و تكامل المشترك و تصحيح الخطأ و الاستقرار الهيكلي للمتغيرات و أشارت نتائج دراستين ان للمتغيرات علاقة تكامل طويلة المدى و توصلنا من خلال الدراسة الاولى ان معدل الطبيعي للبطالة و أسعار النفط يساهمان بنسبة معتبرة في تخفيض معدل التضخم واشارت الدراسة الثانية ان التضخم يساهم في ارتفاع معدل الطبيعي للبطالة، و ان أسعار النفط تساهم في تخفيض معدل البطالة الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة الطبيعي، نموذج**ARDL** ، علاقة تكامل المشترك، تصحيح الخطا.

Abstract:

The aim of this study is to measure the natural rate of unemployment in Algeria during the period **(1994_2019)** treated on both sides by special frame the literature of theoretical study that dealt with everything related to the theories explaining unemployment, and also highlighted the most important previous studies that dealt with this subject , And then a standard study on the applied side Using the autoregressive Distributed Lag Model, Four tests of stability, joint integration, error correction, structural stability of the variables were applied . And the results of two studies indicated that the variables have a long-term integration relationship, and we reached through the first study the natural rate of unemployment and oil prices contribute to a significant percentage in reducing the rate of inflation, the second study indicated that inflation contributes to a higher natural rate of unemployment, and that oil prices contribute to reducing the natural unemployment rate.

Key words: Natural rate of unemployment, the autoregressive Distributed Lag Model, long-term integration relationship, error correction.